العنوان:	تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	وهدان، محمد علي محمد
مؤلفين آخرين:	الخولي، أسامة عبدالمنعم، عامر، محمد عبدالفتاح بدر إبراهيم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	699 - 769
رقم MD:	1405436
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القطاع الصناعي، إدارة الأرباح، القوائم المالية، المراجعة المشتركة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405436

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

وهدان، محمد علي محمد، الخولي، أسامة عبدالمنعم، و عامر، محمد عبدالفتاح بدر إبراهيم. (2022). تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1 - 699 ، 769. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1405436

إسلوب MLA

وهدان، محمد علي محمد، أسامة عبدالمنعم الخولي، و محمد عبدالفتاح بدر إبراهيم عامر. "تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع1 (2022): 699 - 769. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1405436

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية

أ.د / محمد على وهدان [1]

د/ أسامة عبد المنعم الخولي [2]

أ / محمد عبد الفتاح بدر إبراهيم عامر

---

(١) أستاذ المراجعة ووكيل الدراسات العليا والبحوث – كلية التجارة – جامعة المنوفية.

(٢) مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة المنوفية.

تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية

أ.د / محمد على وهدان د/ أسامة عبد المنعم الخولي الباحث / محمد عبد الفتاح بدر إبراهيم عامر

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولصياغة مشكلة الدراسة وتحديد الفجوة البحثية تمهيداً لصياغة الفروض تم استقراء تطور الجهود البحثية المتعلقة بالبحث، ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه تم إجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير المراجعة لعدد (٦٩) شركة تمثل عينة الدراسة موزعة علي عدد من القطاعات المختلفة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة في مؤشر (EGX100) خلال الفترة من (٢٠١٨) إلي (٢٠٢٠). وتشير نتائج البحث إلى (١) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح. (٢) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح. (٣) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع وممارسات إدارة الأرباح. (٤) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح. (٥) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة –في ظل وجود التخصص الصناعي للمراجع –وممارسات إدارة الأرباح. (٦) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، التخصص الصناعي للمراجع، ممارسات إدارة الأرباح.

Abstract

The main objective of this study is to evaluate the impact of the integration between the joint audit and the auditor's industrial specialization on reducing the earnings management practices. Literatures were reviewed to determine the study gap and study hypotheses. An applied study was conducted by analyzing the content analysis of information extracted from the financial reports and audit reports for (69) companies representing the study sample distributed among a number of different sectors registered in the Egyptian stock market and included in the (EGX100) index during the period from 2018 to 2020. The research results indicate (1) there is a statistically significant relationship between joint audit and earnings management practices. (2) There is a statistically significant effect of joint audit on earnings management practices. (3) There is a statistically significant relationship between the auditor's industrial specialization and earnings management practices. (4) There is no statistically significant effect of the auditor's industrial specialization on earnings management practices. (5) There is a statistically significant correlation between the joint audit - in the presence of the auditor's industrial specialization - and earnings management practices. (6) There is a statistically significant effect of both joint audit and the auditor's industrial specialization on the earnings management practices.

Key words: joint audit, auditor's industry specialization, earnings management practices.

١- مقدمة ومشكلة البحث:

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة ذات أهمية كبيرة وأداة جوهرية في عمل المنشآت، حيث تلعب دورا حيويا في تقدم ونمو المجتمع الاقتصادي، خاصة مع التغيرات الاقتصادية والتنوع والتعقيد في عالم الأعمال، وتؤدى مهنة المحاسبة والمراجعة دورا كبيرا في تزويد جميع الأطراف من أصحاب المصالح في المنشاة وخارجها بالمعلومات المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (أبو رز، ٢٠١٠)، وتعتبر المعلومات المحاسبية التي تقوم بنشرها الإدارة عن الأرباح على درجة كبيرة من الأهمية لجميع المساهمين، حيث يرتبط الأمر بشكل مباشر باستثمارهم في الشركات والأرباح التي قد توزع عليهم بناء على نتائج تلك المعلومات، وتوافر تلك المعلومات يمثل عاملا حاسما عند اتخاذ القرار الاستثماري، فالمستثمرين في حاجة إلي الإفصاح عن المعلومات لتوجيه استثماراتهم في الاتجاه الأفضل، فإذا لم يستطيع المستثمرين التفرقة بين المشروعات الجيدة والسيئة فإنهم سينظرون إلى كل المشروعات أو الاستثمارات على أنها متوسطة، وبالتالي يتم إعطاء المشروعات الجيدة أهمية أقل مما يجب وإعطاء المشروعات السيئة أهمية أكثر مما يجب (Healy & Palepu, 2001).

ومع اكتشاف العديد من الفضائح المحاسبية في السنوات الأولي من القرن الحالي كنتيجة لتلاعب أكثر من ٢٠ شركة من الشركات المحاسبية في أرباحها، وبالشكل الذي أدى إلى ظهور سلسلة من الانهيارات الاقتصادية لبعض الشركات الكبرى مثل (Enron, WorldCom, General motors, Xerox)، وكان نتيجة ذلك ظهور ما يسمى بمشكلة ممارسات إدارة الأرباح نتيجة قيام إدارة بعض الشركات بممارسة إدارة الأرباح المحاسبية لتحقيق الكثير من الأهداف الخاصة مثل الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر (النقودي، ٢٠١٢)، وبالتالي فممارسات إدارة الأرباح لا تعدو كونها سلوك انتهازي من جانب إدارة الشركات حيث أنها لا تنطوي على أي مبررات أخلاقية نظرا لعدم توافر الشفافية والوضوح لمستخدمي القوائم المالية من حيث الأساليب التي تتبعها إدارة الشركات في إدارة هذه الممارسات، بالإضافة إلى كونها تتم في السر، ومن ثم يترتب عليها أضرار تلحق بأصحاب المصالح مثل انخفاض أسعار الأسهم وانخفاض الكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل (مليجي، ٢٠١٣)، وقد أجريت العديد من الأبحاث المحاسبية بعد فشل بعض الشركات الكبرى، وأشارت نتائجها إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى تعرض شركات كبيرة على مستوي العالم للعديد من المشاكل والأزمات كان نتيجة اختيار مجموعة من المعالجات البديلة، وحجم المرونة داخل معايير المحاسبة المصرية والدولية، والتي تتمثل في استخدام معالجات بديلة للتلاعب في الأرباح للوصول لقيمة محددة سلفا تخدم أهداف إدارة تلك الشركات، الأمر الذي ترتب عليه قوائم مالية مضللة لأصحاب المصالح، وعواقب سلبية على الاقتصاد العالمي (العجوري ، ٢٠١٥) .

ونتيجة لهذه الأسباب بدأ العالم يحمل المراجعين جزءاً كبيراً من المسئولية القانونية والأخلاقية لعدم قدرتهم على أداء واجبهم المهني بأسلوب يتماشى مع مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز صورة مراجعي الحسابات وانتشار سمعة سيئة عن مكاتب المحاسبة والمراجعة في العالم مثلما حدث لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى في العالم وهو مكتب Arthur Anderson والذي كان يقوم بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركتي Enron و WorldComونتيجة لذلك فقد اختفى مكتب Arthur Anderson من سوق المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي جعل من جودة المراجعة الخارجية مطلب ضروري لكافة أطراف عملية المراجعة الخارجية، فالمراجع يهمه أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة والمصداقية في تقريره، أما المستفيدون فيرغبون في أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف إشباع ثقتهم بالقوائم المالية التي تتم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، أما الإدارة فترغب في أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، هذا إضافة إلى سعي المنظمات المهنية نحو الارتقاء بجودة المراجعة الخارجية للمحافظة على مصالح الأطراف الأخرى، وذلك من خلال التحقق من جودة عمل مكاتب أو شركات المراجعة طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة سواء المصرية أو الدولية (محمود ، ٢٠١٧).

وشهدت السنوات الأخيرة قلقا متزايدا بشأن استقلال المراجعين الخارجيين والذي يعد ضرورة من أجل جودة عملية المراجعة، حيث ظهرت الكثير من الدعوات المطالبة بالمزيد من التنظيم والإدارة لتحقيق استقلال المراجعين الخارجيين، ومن هذه الدعوات ما يسمى بالورقة الخضراء Green Paper التي اقترحتها المفوضية الأوربية في محاوله منها لتصحيح الوضع عقب الأزمة المالية العالمية، والتي دعت إلى مزيد من ورش النقاش حول كيفية تحسين عملية المراجعة وزيادة جودتها والمنافسة في سوق العمل، وقد تضمنت هذه الورقة عدة إجراءات تنظيمية لتقديم المزيد من الحلول الممكنة لمواجهة عدم ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية والتي تنعكس على استقلال المراجع الخارجي، ومن هذه الحلول ما يسمى بالمراجعة المشتركة(Zerni et al., 2012) .

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن المراجعة المشتركة (قيام أثنين أو أكثر من المراجعين الخارجيين بمراجعة القوائم المالية) قد تساعد على تحسين جودة المراجعة وتحسين مصداقية القوائم المالية وتدعيم استقلال المراجعين الخارجيين واستعادة ثقة أصحاب المصالح، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب في الأرقام المحاسبية من المفترض أن تنخفض كلما زاد عدد المراجعين الخارجيين القائمين بعملية المراجعة بالمنشاة.

ومن أهم مزايا تطبيق المراجعة المشتركة والتي تؤثر في دقة تقرير المراجع الخارجي ما يلي (متولي، ٢٠١٣): (١) تنوع الخبرات بين المراجعين الخارجيين، وذلك لتجميع خبرات المراجعين القائمين

بالمراجعة المشتركة، وخاصة مهارات المراجعين من دول بمناطق جغرافية مختلفة. (٢) تطبيق المراجعة المشتركة يعمل على تحقيق التوازن في تقسيم العمل بين مكتبي المراجعة القائمين بها خلال مراحل المراجعة. (٣) تطبيق المراجعة المشتركة يعمل على تعزيز استقلالية المراجعين الخارجيين وتحقيق مستوى مرتفع من جودة المراجعة. (٤) زيادة فاعلية التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة بين المراجعين الخارجيين.

ويعتبر التخصص الصناعي للمراجع أحد سمات مهنة المراجعة شأنها في ذلك شأن المهن المتقدمة مثل الطب والهندسة والمحاماة، فلم يعد المهني يقوم بكافة الأعمال في مهنته، ويرجع ذلك إلى تعدد فروع مهنة المحاسبة والمراجعة فعلى سبيل المثال تم التفرقة بين مراجعة الحسابات وتقديم الخدمات الاستشارية لاختلاف طبيعة كل منهما، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد التخصص ليصبح هناك متخصصون في مراجعة الشركات ومتخصصون في الضرائب، ولذلك فإن الإلمام بمجال معين من مجالات المهنة يتطلب التخصص الدقيق في هذا المجال، وذلك لأن التخصص الدقيق في أي مهنة يكسب أعضائها خبرات مهنية فوق المعتادة، مما يساعدهم في أداء مهامهم بمستوى أكثر كفاءة وفعالية، حيث أنه كلما كان التخصص في المهنة متعمقا بدرجة أكبر كلما أرتفع مستوى الأداء المهني بهذه المهنة (جابر، ٢٠١٠).

والتخصص الصناعي للمراجع يحقق العديد من المنافع لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح المختلفة لعل من أهمها (سليمان، ٢٠١٢): (١) تحسين جودة المراجعة الخارجية والحد من ممارسات إدارة الأرباح. (٢) تحسين الموقف الائتماني للعملاء. (٣) تحسين تقديرات الخطر الملازم لعملية المراجعة. (٤) تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركات من خلال زيادة تنميط المعلومات المحاسبية بين إدارة الشركات والمساهمين بهذه الشركات.

هذا، وقد أظهرت بعض الدراسات السابقة نتائج متعارضة لأثر المراجعة المشركة علي ممارسات إدارة الأرباح وعلي قيمة الشركة وعلي جودة الأرباح المحاسبية ، ففي الحين الذي كشفت فيه مجموعة من الدراسات (عبد الحليم ، ٢٠٢٠; سعودي، ٢٠١٤ ; يوسف ، ٢٠١٥ ; مندور، ٢٠١٦; Zerni et al, 2012; Lobo et al, 2013) عن وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة علي ممارسات إدارة الأرباح وعلي قيمة الشركة وعلي جودة المراجعة، نجد على الجانب الآخر أن دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٨) تكشف عن وجود تأثير سلبي لتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة إثنين من المراجعين الخارجيين المنتمين لمكاتب المراجعة الكبرى على جودة الأرباح المحاسبية، بينما تسفر نتائج مجموعة أخرى من الدراسات عن عدم وجود أثر للمراجعة المشتركة علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الجبر والسعدون، ٢٠١٤; khatab, 2013).

كما جاءت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع متباينة ومتعارضة فيما يتعلق بتأثير التخصص الصناعي للمراجع علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح واكتشاف حالات الغش والأخطاء واحتفاظ المراجع باستقلاله، فقد أسفرت نتائج بعض هذه الدراسات (Krishnan, 2003; لبيب، ٢٠٠٥ ; Kwon et al, 2007 ; Lim and Tan, 2008 ; خطاب ،٢٠١٣ ; إبراهيم ، ٢٠١٧ ; خلف ، ٢٠٢٠) عن وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي للمراجع علي الحد ممارسات إدارة الأرباح واكتشاف حالات الغش والأخطاء واحتفاظ المراجع باستقلاله، بينما أكدت نتائج مجموعة أخري من الدراسات على وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح وعلي جودة المراجعة وعلي جودة التقارير المالية (Andayani and Warsono, 2013 ; Carcello and Nagy, 2004).

هذا، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات كانت في بيئات متقدمة، الأمر الذي يدعو إلى إجراء مثل هذه الدراسات في البيئات الأقل تقدما، كما يلاحظ عدم وجود دراسات تتناول تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح. ناهيك عن التعارض في نتائج الدراسات السابقة، الأمر الذي يدعو إلى إجراء المزيد من البحث حول تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح.
٢) هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح.
٣) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع وممارسات إدارة الأرباح.
٤) هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.
٥) هل يوجد ارتباط للعلاقة التكاملية بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.
٦) هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.

٢- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية في تقييم تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح لشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠م والتي تمثل فترة

الدراسة، ويشتق من هذا الهدف أهداف فرعية هي: (١) قياس العلاقة بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة. (٢) قياس أثر المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة. (٣) قياس العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح لعينة الدراسة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة. (٤) قياس أثر التخصص الصناعى للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة. (٥) قياس أثر كل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع (التكامل بينهما) على ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة.

٣- أهمية البحث

لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية **فمن الناحية العلمية:** تنبع أهميتها من كونها تتعرض لموضوعات تناولتها أدبيات المراجعة وهى المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع، والتي ما زالت في مراحلها الأولية وتلقى اهتماما من الهيئات المهنية، إذ لا يزال موضوع التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع في مواجهة ممارسات إدارة الأرباح من الموضوعات الحديثة نسبيا في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، أضف إلى ذلك توضيح دور التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يمثل إضافة للفكر المحاسبي. **أما من الناحية العملية** فتتبع أهمية الدراسة من الأمور التالية:

- تطوير بيئة العمل في مجال الممارسات المهنية للمراجعين، لمواكبة التطور في تقنية المعلومات والدخول في عصر العولمة.
- تطبيق التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع له تأثير فعال على تنشيط سوق الممارسات المهنية في مصر.
- محاولة الوصول إلى وسائل جديدة للحد من ممارسات إدارة الأرباح والتي يعتقد الباحثون أن المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع من بينها.
- تقديم دليل تطبيقي لأثر التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية المسجلة في البورصة والمدرجة في مؤشر EGX100

٤- حدود البحث

يقتصر البحث على تقييم أثر التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح، ويقتصر البحث على تحليل بيانات التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة الزمنية التي تمتد من ٢٠١٨/١/١ م حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ م، وليس لهذه الفترة أي دلالات خاصة سوى تقييم المشكلة البحثية، ويخرج عن نطاق البحث إدارة الأرباح الحقيقية، حيث يركز الباحثون على إدارة الأرباح المحاسبية، إلا فيما يستلزم للتدليل على هذه الظاهرة في الفكر المحاسبي.

٥- تنظيم البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى تسعة أقسام على النحو الآتي: خصص القسم السادس منها للإطار النظري للدراسة والذي تناول مفهوم المراجعة المشتركة والمزايا المتوقعة منها، والتخصص الصناعي للمراجع والمعايير المتعلقة به وطرق قياسه، وممارسات إدارة الأرباح ودوافع إدارة الأرباح ومداخل قياسها، وتناول القسم السابع الدراسات السابقة ونتائجها. بينما تناول القسم الثامن تقييم الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية منها وصياغة فروض البحث، أما القسم التاسع فقد تناول منهجية الدراسة، في حين تناول القسم العاشر التحليل الإحصائي للبيانات، وتناول الحادي عشر تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة، كما قدم الجزء الثاني عشر نتائج البحث، وخصص الجزء الثالث عشر لعرض توصيات الدراسة وأخيراً عرض الجزء الرابع عشر مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

٦- الإطار النظري للدراسة

٦-١: مدخل المراجعة المشتركة

٦-١-١: مفهوم المراجعة المشتركة

تعددت المفاهيم المتعلقة بالمراجعة المشتركة في الأدب المحاسبي، إلا أن معظم هذه المفاهيم كانت متقاربة إلى حد كبير، فهناك من يرى أن المقصود بالمراجعة المشتركة عملية المراجعة التي تتم بشكل متزامن وبصورة منفصلة بين شركتين أو مكتبين من مكاتب المراجعة، حيث يتم تقسيم العمل فيما بينهما، وكذلك يقوم كلا منهما بفحص عمل الأخر وإصدار تقرير مراجعة واحد يوقع عليه من كليهما (Deng et al., 2014). في حين يراها آخرون على أنها عملية مراجعة القوائم المالية من خلال تكليف اثنين من مراجعي الحسابات المستقلين بأداء عملية المراجعة، بحيث يكونوا مسئولين مسئولية مشتركة عن إصدار تقرير المراجعة (Lesage et al., 2012). بينما هناك من يرى أنها قيام مراجعين اثنين بمراجعة حسابات ذات المنشأة، حيث يصدران تقرير مراجعة مشتركاً يوقعان عليه جمعياً، ويتحملان بموجبه المسئولية بشكل مشترك (الجبر والسعدون، ٢٠١٤). في حين يرى البعض أنها لا تعدو كونها تعيين

مراجعين مستقلين ليقوما معاً بتخطيط وأداء عملية المراجعة وتفسير النتائج وإصدار تقرير موحد (عبد الحميد، ٢٠١٤). كما يراها آخرون على أنها اشتراك مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة المستقلة عن بعضها البعض بمراجعة القوائم المالية لشركة واحدة، حيث يصدران معاً تقرير مراجعة مشتركة يوقعان عليه جمعياً، بالإضافة إلى تحملهم المسئولية بشكل تضامني (Zerni et al., 2012).

هذا، وتختلف المراجعة المشتركة عن المراجعة المزدوجة وكذلك عن المراجعة الثنائية، حيث تمثل المراجعة المزدوجة عملية مراجعة القوائم المالية للشركة محل المراجعة مرتين بشكل كامل من خلال تكليف مراجعين خارجيين مختلفين وإصدار تقريرين منفصل (Ratzinger et al.,2013)، أما المراجعة الثنائية فتمثل القيام بعملية مراجعة القوائم المالية من خلال تكليف اثنين من المراجعين الخارجيين المستقلين بأداء عملية المراجعة، حيث يقوم كل منهما بمراجعة جزء من القوائم المالية للعميل محل المراجعة، بحيث لا يقوم كل منهما بفحص عمل الآخر وإصدار تقريرين منفصلين (Lin et al, 2014).

٦-١-٢: أهداف المراجعة المشتركة

تتمثل أهم أهداف المراجعة المشتركة في الآتي (متولي، ٢٠١٣): (١) تعميق الحصول على التأكيد المعقول والملائم بالنسبة للمراجعين الخارجيين المشتركين حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من اى تحريفات هامة أو أخطاء، كذلك التأكد من أن القوائم المالية تعبر بصدق وبعدالة عما تحويه من بيانات، وقد يكون هذا التأكيد أكثر فعالية في المراجعة المشتركة عن المراجعة الفردية. (٢) زيادة فاعلية مجالات التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة بين مكاتب المراجعة، على أن يكون أحدها من الأربعة الكبار (Big Four)، الأمر الذي يترتب عليه زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة بين المراجعين الخارجيين المشتركين في عملية المراجعة للشركة محل المراجعة، وإصدار تقرير مراجعة واحد. (٣) تحسين نقاط القوة بين المراجعين الخارجيين المشتركين والاستفادة من الخبرات المتنوعة لأعضاء فريق المراجعة (خبراء التقييم الاقتصادي أو خبراء الصناعة) في زيادة فاعلية المراجعة المشتركة. (٤) تعزيز استقلال المراجعين الخارجيين المشتركين، فوجود اثنين من المراجعين الخارجيين المشتركين يخفض من الضغوط على المراجعين الخارجيين ويمنع خطر التواطؤ بين المراجعين الخارجيين والشركة محل المراجعة، مما يؤدى إلى تحسين الخدمات المقدمة للشركة محل المراجعة، وبالتالي يحسن من جودة عملية المراجعة. (٥) إصدار تقرير مراجعة مشترك قوى وأكثر دقة بجهد مشترك بين المراجعين الخارجيين المشتركين، مع تحملهم المسئولية المشتركة والتضامنية في حالة فشل عملية المراجعة. (٦) تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة من خلال الاستعانة بالخبرات المشتركة بين المراجعين الخارجيين بما يتفق مع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً من أجل تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية.

٦-١-٣: إيجابيات المراجعة المشتركة

تناولت العديد من الدراسات الآثار الايجابية أو المزايا التي تحققها المراجعة المشتركة، والتي تميزها عن المراجعة الفردية، وفيما يأتي عرض موجز لأهم المزايا التي تحققها المراجعة المشتركة:

(١) المراجعة المشتركة تزيد من درجة التركيز السوقي لشركات المراجعة المشتركة، حيث أنه كلما زادت درجة التركيز السوقي لشركات المراجعة المشتركة كلما ازدادت قدرتها على تطبيق السياسات المرتبطة بزيادة الجودة (متولي، ٢٠١٣). (٢) المراجعة المشتركة تعمل على تعزيز استكمال النقص في الخبرة بين المراجعين الخارجيين، وتغطية أوجه القصور بين المراجعين الخارجيين المشتركين، فوجود اثنين من المراجعين يعمل على الوصول إلى أدلة مراجعة أدق وملائمة، مما ينتج عنه أداء عملية المراجعة بمستوي أفضل (الجبر والسعدون، ٢٠١٤). (٣) تعمل المراجعة المشتركة على إصدار تقرير مراجعة قوي وأكثر دقة في ظل وجود أكثر من مراجع وإصدار تقرير مراجعة يحتوي على رأي مراجعين مستقلين أو أكثر، حيث أن مبدأ الأربع عيون Four Eyes يزيد من فرصة الحصول على أدلة مراجعة أكثر دقة (عبد القوي، ٢٠١٧). (٤) المراجعة المشتركة تعمل على تعزيز مستوي ممارسة الشك المهني للمراجعين الخارجيين المشتركين في ظل رقابة كل منهما على عمل المراجع الأخر، حيث أن الأمر سيتطلب من كل مراجع من المراجعين الخارجيين المشتركين أن تكون أعماله على قدر عال من الدقة والعناية المهنية (الشيخ، ٢٠١٧).

وعلى الرغم من مزايا المراجعة المشتركة إلا أن البعض يري أن تطبيق المراجعة المشتركة قد يؤثر سلباً علي جودة المراجعة، وقد يرجع ذلك إلي:

(١) تطبيق المراجعة المشتركة قد يؤدى إلى عدم الوصول إلى رأي واحد بين المراجعين الخارجيين المشتركين وتأخير إصدار تقرير المراجعة النهائي، وذلك بسبب وجود اختلافات في الرأي بين المراجعين الخارجيين المشتركين، وخاصة في حالة وجود معايير محاسبية تتطلب قدراً من الحكم الشخصي (Baldauf and Steckel, 2012). (٢) تطبيق المراجعة المشتركة يؤدى إلى وجود ظاهرة تسوق الرأي والتي تنشأ من قيام المديرين بالشركة محل المراجعة بالتواطؤ مع أحد المراجعين الخارجيين المشتركين وذلك للتأثير على الرأي (Deng et al., 2014). (٣) تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى ظهور ما يسمى بمشكلة التقاعس المتعمد والتي تنشأ من قيام إحدى شركات المراجعة بتقليل الجهود المبذولة منها والموارد المتاحة لديها عند مراجعة الشركة محل المراجعة والاعتماد على الجهود المبذولة من قبل شركات المراجعة الأخرى (Deng et al., 2014). (٤) تطبيق المراجعة المشتركة يزيد من تكلفة عملية المراجعة بالنسبة لشركات الأعمال، حيث أن الأتعاب المدفوعة لمراجعين إثنين أو أكثر تتجاوز بشكل جوهري ما يتم دفعه لمراجع خارجي واحد فقط (عبد الحميد، ٢٠١٤).

٦-١-٤ ممارسات الدول المختلفة بشأن تطبيق المراجعة المشتركة

انتشر تطبيق المراجعة المشتركة سواء الإلزامية أو الاختيارية في معظم الدول، حيث تبنت بعض الدول تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي في بعض القطاعات مثل قطاع البنوك وقطاع التأمين، بينما تركت بعض الدول الحرية للشركات في استخدام المراجعة المشتركة أو المراجعة الفردية، وفيما يلي عرض موجز لممارسات تطبيق المراجعة المشتركة في بعض الدول:

الدنمارك: بدأت الدنمارك تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي من عام ١٩٣٠م على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بغرض زيادة الثقة في القوائم المالية، وفي عام ٢٠٠١م صدر القانون الدنماركي المتعلق بالقوائم المالية والذي ينص على إلغاء تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية وتحولها إلى المراجعة المشتركة الاختيارية، وفى عام ٢٠٠٥ تم إلغاء تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية بعد مضي ٧٥ سنة من تطبيقها، وذلك بحجة أن الأعباء المالية المفروضة على الشركات لا تزيد من جودة عملية المراجعة، وقد أعطى هذا القانون للشركات الدنماركية الحرية في اختيار المراجعة المشتركة الإلزامية أو الاختيارية في عملية المراجعة .(Thinggaard and Kiertzner, 2008)

فرنسا: بدأت فرنسا تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي منذ عام ١٩٦٦م وحتى الآن على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الفرنسية، وقد ألزم القانون الفرنسي في المادة (٨٢٣) الشركات الفرنسية المدرجة في بورصة الأوراق المالية الفرنسية بضرورة تعيين أثنين أو أكثر من المراجعين الخارجيين المستقلين لأداء عملية المراجعة، وفى عام ١٩٨٤م أصبحت المراجعة المشتركة إلزامية فقط على الشركات التي تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة (Ratzinger et al., 2013).

كندا: بدأت كندا تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي، وذلك بعد الفشل الذي حدث للبنك الكندي عام ١٩٢٣م، حيث تم إعادة النظر في قانون البنوك، حيث نص القانون على إلزام البنوك الكندية بضرورة تعيين إثنين أو أكثر من المراجعين الخارجيين المستقلين لأداء عملية المراجعة بشرط أن تستمر مدة المراجعة عامين فقط وبعد ذلك يتم تدوير(تغيير) المراجعين الخارجيين (United States General Accounting Office,2012).

الكونغو وساحل العاج: تعتبر الكونغو وساحل العاج من الدول الأعضاء في منظمة OHADA والتي تهدف إلى تنسيق القانون التجاري في أفريقيا، ففي عام ١٩٩٧م كان من متطلبات هذه المنظمة أن يتم تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية على الشركات المدرجة في البورصة من خلال تعيين إثنين أو أكثر من المراجعين الخارجيين المستقلين، أضف إلى ذلك أنه في عام ١٩٩٢م توجب على البنوك في دول أفريقيا الوسطي أن يتم مراجعتها بواسطة إثنين أو أكثر من المراجعين الخارجيين المستقلين (Ratzinger et al., 2013).

الكويت: تعتبر الكويت من الدول القليلة التي تطبق المراجعة المشتركة، حيث يشترط قانون الشركات التجارية الكويتي أن يتم مراجعة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي من قبل مراجعين إثنين

أو أكثر، وقد أصبحت المراجعة المشتركة إلزامية في الكويت لأول مرة منذ عام ١٩٩٤م للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي (Alanezi et al., 2012).

السعودية: أشترط القانون التجاري السعودي على الشركات والبنوك أن يتم مراجعتها من قبل مراجعين إثنين أو أكثر، حيث نصت المادة ١٤ من قانون الرقابة المصرفية عام ١٩٦٦م على أنه يجب على البنوك التجارية السعودية أن تعين مراجعين إثنين أو أكثر، كما نصت المادة ١٠ من قانون الرقابة على شركات التأمين عام ٢٠٠٣م على أنه يجب على الجمعية العامة أن تعين مراجعين إثنين أو أكثر من المنتمين لمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرح لها بالعمل داخل المملكة وتحدد أتعابهم، كما قضت المادة ١٣٠ من قانون الشركات عام ١٩٦٥م بأنه يجب على الجمعية العامة أن تعين مراجعين إثنين أو أكثر من المنتمين لمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرح لها بالعمل داخل المملكة وتحدد أتعابهم Alsadoun and Aljabr, 2014).

أما بالنسبة لتطبيق المراجعة المشتركة في مصر، فتعد مصر إحدى الدول التي تطبق المراجعة المشتركة على نحو اختياري بالنسبة للشركات المساهمة وشركات التامين وشركات التخصيم وبشكل إلزامي بالنسبة للبنوك وصناديق الاستثمار وشركات الإيداع والقيد المركزي وشركات التمويل العقاري وشركات توظيف الأموال وصندوق حماية المستثمر، وذلك طبقا للقوانين والقرارات التالية (قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م، قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠م، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م، قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١م، قرار رئيس الهيئة العامة لسوق رأس المال رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦م بإصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر، قانون الشركات العامة في تلقي الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨م، بالإضافة إلي قانون الإشراف والرقابة علي التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١م، وكذلك قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣م بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم).

٦-١-٥ الإصدارات المهنية ذات الصلة بالمراجعة المشتركة

انقسمت الإصدارات المهنية ذات الصلة بالمراجعة المشتركة إلى ثلاثة معايير هي: معيار المراجعة الهندي، معيار المراجعة الفرنسي، معيار المراجعة السنغافوري.

(١) المعيار الهندي رقم SA NO.299

يعتبر المعيار الهندي الصادر عن معهد المحاسبين القانونين الهندي (ICAI) عام ١٩٩٦م بمثابة أول معيار يتناول المسئوليات المهنية للمراجعين الخارجيين المشتركين القائمين بعملية المراجعة المشتركة، حيث يكون كل مراجع من المراجعين الخارجيين المشتركين في ضوء هذا المعيار مسئول فقط

عن العمل المخصص له سواء أعد أو لم يعد تقريرا منفصلاً بخصوص العمل الذي قام به، وحيث يكون المراجعون الخارجيون مسئولين بشكل مشترك عن: (١) أعمال المراجعة التي نفذها كل منهم على حده، والتي لم تكن مقسمة فيما بينهم. (٢) القرارات التي يتخذها جميع المراجعين الخارجيين المشتركين فيما يخص طبيعة وتوقيت أو مدى إجراءات المراجعة الخارجية التي يقوم بها أي منهم، وتجدر الإشارة إلى أن جميع المراجعين الخارجيين المشتركين لا يتحملون المسئولية إلا فيما يتعلق بمدى ملائمة القرارات بشأن طبيعة وتوقيت أو مدى إجراءات المراجعة الخارجية المتفق عليها فيما بينهم (Institute of Chartered Accountants of India,1996).

(٢) المعيار الفرنسي رقم NEP NO.100

صدر معيار الممارسة المهنية الفرنسي عام ٢٠٠٧م، وقد تضمن المعيار عدة مبادئ تنظيمية يلتزم بها المراجعين الخارجيين المشتركين عند تنفيذ عملية المراجعة، والتي تتمثل في الآتي: (١) ينبغي على كل مراجع من المراجعين الخارجيين المشتركين أن يقوم بتنفيذ العمل الذي يسمح له بأن يكون قادراً على إبداء رأيه بشأن القوائم المالية بالشركة محل المراجعة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار المسائل التي جمعها بنفسه خلال عملية المراجعة والمسائل الأخرى التي جمعها باقي المراجعين الخارجيين المشتركين الآخرين. (٢) تقسيم العمل بين المراجعين الخارجيين المشتركين لتنفيذ عملية المراجعة يتم بصورة متوازنة، وتنفذ على أساس معايير منها:

أ- المعايير الكمية مثل حجم ساعات العمل، على ألا تكون ساعات العمل المخصصة لأحد من المراجعين الخارجيين المشتركين لا تتناسب مع تلك المخصصة للمراجعين الخارجيين المشتركين الآخرين.

ب- المعايير النوعية مثل الخبرة أو مؤهلات المراجعين الخارجيين المشتركين.

هذا، وفي حالة وجود خلاف بين المراجعين الخارجيين المشتركين بشأن الرأي في القوائم المالية، فأنهم يذكرون ذلك في التقرير (Compagnie Nationale des Commissaires aux Comptes).

(٣) المعيار السنغافوري رقم10AGS NO.

أصدر معهد المحاسبين القانونيين السنغافوري (ISCA) عام ٢٠١٢م معيار المراجعة المشتركة NO.10AGS، والذي يتناول إرشادات حول عملية المراجعة، حيث ينبغي أن تتم عملية المراجعة بصورة مشتركة ومنفصلة بين المراجعين الخارجيين المشتركين القائمين بعملية المراجعة، هذا بالإضافة إلى كونهم مسئولون بصورة مشتركة عن نتائج عملية المراجعة التي تم التوصل إليها، كما ينبغي أن يقوم المراجع الخارجي المشترك بالإشراف والرقابة المتبادلة على عمل المراجع الخارجي المشترك الآخر، ولا يمكن لأحدهم ادعاء تجاهل العمل الذي قام به المراجع المشترك الآخر، ويتعين على المراجعين الخارجيين المشتركين أن يتأكدوا من أن عملية المراجعة تتم وفق معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً، وكذا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة والكافية لإبداء الرأي. كما يتعين على المراجعين

الخارجيين المشتركين أن يقوموا بإصدار رأيا فنيا واحدا بشأن التقارير المالية في التقرير النهائي، وأن يقوموا بالتوقيع بشكل مشترك على التقرير النهائي (Institute of Singapore Chartered Accountants, 2012).

٦-٢ التخصص الصناعي للمراجع

٦-٢-١ مفهوم التخصص الصناعي للمراجع

تعددت المفاهيم المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع في الأدب المحاسبي، إلا أن هذا التعدد لا يعني وجود اختلافات بينها، بل على العكس كانت معظم المفاهيم متقاربة إلى حد كبير، ويتفق الباحثون مع (ريشو، ٢٠٠٨) في أن التخصص الصناعي للمراجع ما زال محل جدل علمي ومهني كبير، فهو أحيانا يرتبط بكفاءة وفعالية المراجع الخارجي عند أداء عملية المراجعة الخارجية، وأحيانا يرتبط بمجموعة من القدرات والمهارات والصفات التي يجب توافرها في المراجع الخارجي المتخصص صناعيا، وأحياناً أخري يرتبط بالوزن النسبي للعملاء الذين يتم مراجعتهم داخل الصناعة المعينة.

هذا، ويرى البعض التخصص الصناعي للمراجع على أنه إستراتيجية للتمايز تعتمد على امتلاك معارف ومهارات خاصة بالنشاط محل التخصص، تنتج من التدريب المركز والممارسة الواسعة في ذلك النشاط بما يمكن المراجع من تحسين أو تجويد الأداء ومن ثم تدعيم مركزه التنافسي (جابر، ٢٠١٠). في حين يراه البعض الآخر على أنه قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع أو نشاط صناعي واحد، بما يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في نفس القطاع، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات (عوض، ٢٠٠٦). كما يرى البعض أن عملية تدريب المراجع المتخصص وممارسته للخبرات إنما تقتصر على صناعة معينة أو قطاع محدد (خطاب، ٢٠١٣)، وأن الخبرة التخصصية ما هي إلا امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين (صليب، ٢٠٠٣)، ومكاتب المراجعة المتخصصة هي مكاتب المراجعة التي تسيطر على حصة سوقية تساوي ٢٠% أو أكثر من إجمالي قطاع معين (Mayhew & Wilkins, 2003).

٦-٢-٢ دوافع التخصص الصناعي للمراجع

توجد مجموعة من الدوافع التي تدفع بالمراجعين الخارجيين نحو التخصص في مراجعة قطاع معين من خلال التأهيل العلمي والعملي للمراجع داخل هذا القطاع، ولعل من أهم هذه الدوافع: (١) انهيار عدد من الشركات العالمية الكبرى وانخفاض ثقة المجتمع في دور المراجعين لعدم قدرتهم على اكتشاف الغش والتلاعب في الوقت المناسب، الأمر الذي دفع بالعديد من مكاتب المراجعة نحو التخصص للإرتقاء بجودة عملية المراجعة ومن ثم تحسين قدرتهم على إكتشاف الأخطاء والغش. (٢) اعتماد المراجعين

الخارجيين على الأحكام والتقديرات الشخصية فعلى الرغم من اعتماد المراجع الخارجي في تنفيذ مهام المراجعة المكلف بها على مجموعة من القوانين والمعايير المهنية، إلا أن هذه القوانين والمعايير المهنية لم تمنع المراجع الخارجي من الاعتماد على الحكم والتقدير الشخصي في بعض خطوات عملية المراجعة (منصور، ٢٠٠٧)، وعندما يصير المراجع متخصصا تزداد بلا شك قدرته على إصدار الأحكام والتقديرات على النحو الصحيح وبما يؤدى إلى زيادة القدرة على تقدير المخاطر الحتمية لعملية المراجعة ومن ثم الإرتقاء بكفاءة وفعالية عملية المراجعة (Taylor, 2000). (٣) زيادة إدراك مكاتب المراجعة الكبري لأهمية التخصص الصناعي للمراجع، حيث تبنت مجموعة الأربعة الكبار التخصص الصناعي للمراجع وذلك حرصا منها على المحافظة على حصتها من سوق المحاسبة والمراجعة، بل وزيادة هذه الحصة، حيث وزعت تلك المكاتب على مراجعيها أعمال المراجعة حسب تخصصاتهم (منصور، ٢٠٠٧). (٤) تقليل احتمال تعرض المراجعين للتقاضي فقد يتعرض المراجعين الخارجيين خلال أداء عملية المراجعة إلى نشوب خلافات مع بعض الشركات والتي تلجأ إلى رفع دعاوى قضائية ضد المراجعين الخارجيين واتهامهم بالتقصير أو الإهمال في أداء واجباهم المهني عند مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات (المقطري، ٢٠٠٩)، ومن شأن التخصص الصناعي خفض خطر التقاضي لعملاء المراجع (Low, 2004).

٦-٢-٣ مميزات تطبيق التخصص الصناعي للمراجع

تناولت العديد من الدراسات المزايا التي يحققها تطبيق التخصص الصناعي للمراجع، ويمكن إيجاز أهم هذه المزايا فى النقاط الآتية: (١) زيادة جودة الأرباح، فقد تظهر قائمة الدخل أرباح غير حقيقية، وقد لا يستطيع المراجع الخارجي غير المتخصص اكتشافها، مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية (Balsam et al., 2003)، ويرى (Krishman, 2003) أن التخصص الصناعي للمراجع له دور فعال في زيادة جودة الأرباح، حيث أشار إلى وجود مستوي عالي من جودة الأرباح للشركات التي تراجع من قبل مراجع خارجي متخصص، وعلى العكس من ذلك فان الشركات التي تراجع من قبل مراجع خارجي غير متخصص فإنها تتسم بمستوى منخفض من جودة الأرباح. (٢) الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن إدارة الشركات الراغبة في ممارسات إدارة الأرباح قد تتبع أساليب يصعب على المراجعين الخارجيين غير المتخصصين اكتشافها وتحديد آثارها على القوائم المالية، خاصة وأن الإدارة الراغبة في ممارسات إدارة الأرباح تكون حريصة إلى حد كبير على عدم إتاحة الفرصة لإى أحد لاكتشافها، وبما يؤكد أن التخصص الصناعي للمراجع يحد إلى حد كبير من الفرص المتاحة أمام إدارة الشركات لممارسات إدارة الأرباح (منصور، ٢٠٠٧). (٣) زيادة رضا عميل المراجعة، فقد توصل (Low, 2004) إلى أن التخصص الصناعي للمراجع يؤدى إلى تحسين مهارة المراجع الخارجي وزيادة قدرته على تقدير إجراءات وتخطيط عملية المراجعة الخارجية عن المراجع غير المتخصص، وهذا يؤدى إلى زيادة جودة إجراءات عملية المراجعة الخارجية، وبالتالي يؤدى ذلك إلى زيادة رضا عميل المراجعة. (٤) خفض تكاليف عملية

المراجعة الخارجية، فعادة ما يؤدي التخصص الصناعي للمراجع إلى تخفيض حجم عينة المراجعة، الأمر الذي يعني تخفيض الوقت والمجهود والموارد اللازمة للقيام بعملية المراجعة الخارجية، وبالشكل الذي يترتب عليه تخفيض تكاليف عملية المراجعة (منصور، ٢٠٠٧).

٦-٢-٤ مداخل قياس التخصص الصناعي للمراجع

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على ثلاث مداخل لقياس التخصص الصناعي للمراجع على النحو الآتي:

المدخل الأول: مدخل الحصة السوقية

يرى كلا من (Neal and Riley, 2004) أن مدخل الحصة السوقية يقوم على أساس التميز في نشاط معين بين المراجعين الخارجيين، حيث اعتبر هذا المدخل المراجع متخصص في نشاط ما داخل قطاع معين عن طريق الحصة السوقية التي يمتلكها هذا المراجع، وذلك مقارنة بباقي المراجعين الخارجيين داخل نفس القطاع، ويحصل المراجع على هذه الحصة من خلال تقديم خدمات المراجعة بجودة أعلى أو أتعاب أقل، ويتم ذلك بافتراض أن المراجع يكون لديه خبرة كبيرة بهذا القطاع، مما يجعله يمتلك حصة سوقية أعلى، ويكون ذلك نتيجة لتركيز المراجعين الخارجيين جهودهم في تطوير الأساليب التي يستخدمونها في أداء عملية المراجعة.

وبالنظر إلى دراسة (ريشو، ٢٠٠٨) يتضح لنا أن تحديد الحصة السوقية يتم حسابها بإحدى الطرق الآتية:

الطريقة الأولى: باستخدام مبيعات عملاء القطاع

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع مبيعات عملاء المراجع بقطاع معين}}{\text{إجمالي مبيعات عملاء القطاع}}$$

الطريقة الثانية: باستخدام إجمالي أصول عملاء المراجعة

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع أصول عملاء المراجع بقطاع معين}}{\text{إجمالي أصول عملاء القطاع}}$$

الطريقة الثالثة: باستخدام أتعاب المراجعة

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع أتعاب عملاء المراجع بقطاع معين}}{\text{إجمالي أتعاب المراجعة داخل القطاع}}$$

الطريقة الرابعة: باستخدام عدد عملاء المراجعة

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{عدد عملاء المراجع في قطاع معين}}{\text{إجمالي عدد عملاء القطاع}}$$

هذا، وقد اختلفت الدراسات السابقة حول النسبة التي يجب أن يحصل عليها المراجع الخارجي ليكون مراجعاً متخصصاً في مراجعة نشاط معين، حيث أشارت دراسة (Krishman, 2003) إلى أن

نسبة تخصص المراجع تمثل ١٥% على الأقل من قطاع معين، بينما أشارت دراسة (Carcello and) Nagy, 2004 إلى أن نسبة تخصص المراجع تمثل ٢٠% أو أكثر من قطاع معين، في حين أشارت دراسة (Schauer,2002) إلى أن نسبة تخصص المراجع تمثل ٢٥% من قطاع معين. وفي ضوء ما سبق يرى الباحثون أنه لا توجد نسبة ثابتة لمقياس الحصة السوقية، حيث اختلف الكتاب فيما بينهم عند تحديد نسبة تخصص مكتب المراجعة، والتي تتراوح بين ١٥% إلى ٢٥% من قطاع معين ليكون مكتب المراجعة متخصصا. وبالرغم من أن مدخل الحصة السوقية للمراجع هو المدخل المسيطر على معظم الدراسات السابقة لقياس تخصص مكاتب المراجعة في قطاع معين إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي (Neal and Riley,2004:

أ- هناك احتمال أن تنخفض عائدات مكاتب المراجعة نتيجة التخصص في قطاع معين دون غيره.

ب- يحتاج تخصص مكاتب المراجعة إلى مبالغ كبيرة من أجل تطوير مهارات المراجعين الخارجيين وتقنيات المراجعة ذات الصلة بالتخصص.

المدخل الثاني: مدخل حصة المحفظة

يرى (عوض، ٢٠٠٦) أن مدخل حصة المحفظة يقوم على أساس التميز بين مكاتب المراجعة بين قطاعات صناعية مختلفة، فيأخذ باعتباره التوزيع النسبي لخدمات المراجعة والأتعاب المرتبطة بهذه الخدمات التي يتقاضاها مكتب المراجعة، بحيث يأخذ كل مكتب بشكل منفرد. وقد أشارت دراسة (Neal and Riley, 2004) إلى أنه يمكن معرفة تخصص مكاتب المراجعة في قطاع معين من خلال معرفة النسبة الأكبر للقطاع في محفظة المراجع، حيث يعتبر القطاع صاحب الحصة الأكبر هو القطاع الذي قام المراجع الخارجي بتطويره وزيادة حجم استثماراته من خلال تطوير أساليب وأدوات المراجعة ذات الصلة بهذا القطاع، وعلى ذلك فإن هذا المدخل يصنف المراجع المتخصص من خلال حجم الشركات التي يحوزها ويحقق منها معظم إيراداته ويخصص لها أعلى الاستثمارات، وذلك حتى لو لم يكن أكتسب في هذا القطاع حصة سوقية تذكر. كما يرى (الصغير، ٢٠٠٨) أنه يمكن الاستدلال على التخصص الصناعي للمراجع من خلال ملاحظة توزيع أتعاب المراجعة على القطاعات المختلفة، فالقطاعات التي تمثل الحصة الأكبر في محفظة المراجع تمثل القطاعات التي قام المراجع بتطويرها، كما أن الحصص الكبيرة في المحفظة تعكس الاستثمارات الكبيرة التي قام بها المراجع من أجل تطوير التقنيات والأساليب المرتبطة بطبيعة هذه القطاعات.

وبالنظر إلى دراسة (متولي، ٢٠٠٦) يتضح لنا أن حساب تخصص المراجع وفقاً لمدخل حصة المحفظة يتم حسابه كالأتي:

$$\text{محفظة المراجع} = \frac{\text{إجمالى مبيعات عملاء المراجع بقطاع معين}}{\text{إجمالى مبيعات عملاء القطاع}}$$

ويمكن استبدال مبيعات عملاء المراجع بعدد عملاء المراجعة أو أتعاب المراجعة أو بأصول عملاء المراجعة، وذلك في صناعة معينة، ويؤخذ على هذا المدخل ما يلي (Neal and Riley, 2004):

أ- أنه لايعكس الجهد المبذول من جانب المراجع الخارجي في سبيل تنمية مهارات وخبرات قطاع صناعي معين، بالإضافة أضف إلى ذلك أن مكاتب المراجعة الكبرى والتي تقوم بمراجعة عدة قطاعات مختلفة قد لا نستطيع تحديد تخصصها.

ب- حالة خروج المراجع الخارجي من قطاع متخصص فيه إلى قطاع أخر غير متخصص فيه، يعنى أن كلا من المراجعين الخارجيين ذوي الخبرات العالية والأقل خبرة تنخفض قدرتهم المهنية على اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.

المدخل الثالث: مدخل الحصة السوقية المرجحة

نظراً لعيوب المدخلين السابقين فقد تبنى (Neal and Riley, 2004) مقياساً جديداً يجمع بين مدخل الحصة السوقية ومدخل حصة المحفظة، فقد قام باقتراح مقياس جديد يسمى مدخل الحصة السوقية المرجحة والتي يتم قياسها بوزن نسبى هو محفظة المراجع ثم يتم مقارنة هذه الحصة السوقية المرجحة بمقياس أخر هو الحد الأدنى للحصة السوقية المرجحة والتي تعتبر النسبة التي يحصل عليها المراجع لكي يكون متخصص صناعياً.

ويتم حساب الحصة السوقية للمراجع كما يلي:

النسبة المرجحة لحصة المراجع السوقية = نسبة الحصة السوقية للمراجع في قطاع معين × نسبة قطاع التخصص في محفظة المراجع.

٦-٢-٥ موقف معايير المراجعة المصرية من التخصص الصناعي للمراجع

تلعب معايير المراجعة المصرية دوراً فعالاً في تحسين جودة عملية المراجعة، حيث تتضمن عدة إرشادات يلتزم بها المراجع الخارجي عند تنفيذ عملية المراجعة الخارجية، ويرى الباحثون أن التخصص الصناعي للمراجع يعتبر من أهم العوامل التي تساعد المراجع الخارجي في تطبيق معايير المراجعة، وعلى الرغم من أن معايير المراجعة لم تقم بالإشارة إلى التخصص الصناعي للمراجع بشكل مباشر، إلا أن هناك العديد من المعايير التي طالبت المراجع الخارجي بضرورة المعرفة بطبيعة الشركة محل المراجعة، وفيما يلي عرض مؤجز لأهم معايير المراجعة التي أشارت في عدة فقرات منها إلى التخصص الصناعي للمراجع :

أ- معيار المراجعة رقم (٢٤٠) مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية

حيث يهدف المعيار (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) إلى "وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بمسئولية مراقب الحسابات بشأن الغش والتدليس في مراجعة القوائم المالية"، كما ينص المعيار في الفقرة الثالثة على أنه "لتخفيض خطر المراجعة لمستوي منخفض نسبياً ينبغي على المراقب عند تخطيط وأداء المراجعة أن يأخذ في اعتباره مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الأخطاء والغش والتدليس في القوائم المالية"، حيث يهدف المعيار إلى "وضع أسس وتوفير إرشادات تتعلق بمسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة القوانين والأنظمة عند مراجعة القوائم المالية"، كما ينص المعيار في الفقرة الخامسة عشر على أنه" لغرض التخطيط لعملية المراجعة، على المراقب الحصول على تفهم عام للإطار القانوني والنظامي للمنشأة والقطاع الذي تنتمي إليه ومدي التزام المنشأة بهذا الإطار"، كما ينص المعيار في الفقرة السادسة عشر على أنه "للحصول على هذا التفهم العام، على المراقب أن يدرك بشكل خاص أن بعض القوانين واللوائح قد يكون لها تأثير جوهري على نشاط المنشأة وأن أي عدم التزام بها قد يسبب توقف نشاط المنشأة أو يجعل استمرارها موضع تساؤل، مثلاً إن عدم التزام المنشأة بالحصول على رخصة رسمية أو سند أخر لمزاولة نشاطها قد يكون له مثل هذا التأثير (مثلا بالنسبة للبنوك وعدم التزامها بمتطلبات كفاية رأس المال أو متطلبات الاستثمار)"، بالإضافة إلى ذلك فقد نص المعيار فى الفقرة السابعة عشر على أنه" لغرض الحصول على التفهم العام للقوانين واللوائح فإن علي المراقب عادة القيام باللاتي(استخدام المعلومات المتوفرة عن النشاط للمنشأة والصناعة التابعة له والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية الأخرى، والاستفسار من الإدارة عن السياسات والإجراءات المتبعة بالمنشأة المتعلقة بالالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، والاستفسار من الإدارة عن القوانين أو اللوائح التي قد يتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على نشاط المنشأة، ومناقشة الإدارة في السياسات والإجراءات المتبناة لتحديد وتقييم والمحاسبة عن المطالبات القضائية وتقديراتها، ومناقشة الإطار العام للقوانين واللوائح مع مراقبي حسابات الشركات التابعة في الدول الأخرى)".

ب- معيار المراجعة رقم (٣١٥) تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام

حيث يهدف المعيار (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) إلى "وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بالتوصل إلى تفهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها، وإلي تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية"، كما ينص المعيار في الفقرة الثانية على أنه" ينبغي على المراقب تفهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية، سواء كان ذلك راجع إلى أعمال الغش والتدليس أم إلى الخطأ، وأن يكون هذا التفهم كافياً إلى المدى الذي يستطيع معه المراقب القيام بتصميم والقيام بإجراءات

مراجعة إضافية"، كما ينص المعيار في الفقرة العشرون على أنه" يتشكل تفهم المراقب للمنشأة وبيئتها من تفهمه للجوانب التالية":

أ- العوامل الصناعية، والتنظيمية، والخارجية الأخرى بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

ب- طبيعة المنشأة بما في ذلك اختيار المنشأة وتطبيقها للسياسات المحاسبية.

ت- الأهداف والاستراتيجيات وما يرتبط بها من مخاطر النشاط، والتي يمكن أن ينتج عنها تحريف هام ومؤثر للقوائم المالية.

ج- معيار المراجعة رقم (٥٤٠) مراجعة التقديرات المحاسبية

حيث يهدف المعيار (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) إلى "وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلقبمراجعة التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وليس من أهداف هذا المعيار أن يطبق على فحص القوائم المالية المستقبلية على الرغم من أن الإجراءات الموضحة به قد تكون مناسبة لهذا الغرض"،كما ينص المعيار في الفقرة الخامسة على أنه" قد يكون تحديد التقدير المحاسبي بسيط أو معقد حسب طبيعة البند، فحساب المصروفات المستحقة عن الإيجار مثلاً قد يكون عملية حسابية بسيطة في حين أن تقدير قيمة الهبوط في المخزون بطئ الحركة(مخزون راكد) أو الزائد عن الحاجة قد يتضمن تحليلات كثيرة للبيانات المتاحة والتنبؤ بالمبيعات المستقبلية، وفى حالة التقديرات المعقدة قد يتطلب الأمر وجود درجة عالية من المعرفة المتخصصة والحكم الشخصي"،كما ينص المعيار في الفقرة الثامنة تحت عنوان إجراءات المراجعة لمواجهة خطر التحريف الهام في التقديرات المحاسبية للمنشأة على أنه"يجب على المراقب أن يصمم وينفذ إجراءات مراجعة إضافية من أجل الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة عما إذا كانت التقديرات المحاسبية للمنشأة معقولة في ظل الظروف المحيطة ومدى ملائمة الإفصاح المطلوب عنها، وغالبا ما يكون الحصول على الأدلة المتاحة لتأييد التقديرات المحاسبية أكثر صعوبة وأقل حسما من الأدلة المتاحة لتأييد البنود الأخرى في القوائم المالية، ويساعد تفهم المراقب للمنشأة والبيئة التي تعمل فيها بما في ذلك الرقابة الداخلية على تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن التقديرات المحاسبية للمنشأة ".

٦-٣ ممارسات إدارة الأرباح

٦-٣-١ مفهوم إدارة الأرباح

تعددت المفاهيم المتعلقة بإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي، وذلك بسبب تعدد أساليب ودوافع ومحددات إدارة الشركة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. وفيما يلي بعض المفاهيم التي قدمها الكتاب لإدارة الأرباح حيث عرفها (Phillips et al., 2003) بأنها ممارسات الإدارة وفقا لما تراه مناسباً لها، وذلك بالاعتماد على بدائل المعالجات المحاسبية التي تركز على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بحيث يصعب ملاحظتها وتكون أقل تكلفة عند التنفيذ. كما عرفها (إبراهيم، ٢٠١٧) بأنها كل تدخل متعمد من

قبل الإدارة في التقارير المالية يهدف إلى التأثير على رقم الربح المفصح عنه في الفترة الحالية أو الفترات القادمة، وذلك لتحقيق أهداف ذاتية أو الاستجابة للضغوط الخارجية، وذلك من خلال استخدام المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية. بينما عرفها (عبد السلام، ٢٠١٥) بأنها قيام الإدارة بالسعي إلى تحقيق منافع أو مكاسب ومزايا خاصة بها من خلال التدخل المتعمد في إعداد التقارير المالية. كما عرفها (Healy and Wahlen,1999) بأنها استخدام المديرين لأحكامهم الشخصية عند إعداد التقارير المالية وهيكلة المعاملات بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية عند الإفصاح عنها. بينما عرفها (صهبى، ٢٠١٥) بأنها تدخل متعمد من قبل الإدارة من خلال عدد من الطرق والأساليب التي تهدف إلى الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه وتضليل أصحاب المصالح الأخرى، وذلك من أجل تحقيق منافع ذاتية للإدارة أو من أجل زيادة أو تخفيض قيمة الأرباح سواء تم ذلك من خلال التسويات المحاسبية والتلاعب بالاستحقاقات وهو ما يسمي بالمدخل المحاسبي لإدارة الأرباح أو تم ذلك من خلال التلاعب في المعاملات الاقتصادية الحقيقية وهو ما يسمي بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح.

٦-٣-٢ دوفع إدارة الأرباح

هناك العديد من الدوافع التي تؤدي إلى قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، وهي أما دوافع داخلية أو دوافع خارجية، وفيما يلي يلقي الباحثون الضوء على أهم هذه الدوافع:

١) الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح

أشار (جنيدي، ٢٠٠٤) إلى أنه نظرا لتطور بيئة الأعمال وتنامي الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بين العديد من الأطراف المختلفة سواء كانت هذه العلاقات من داخل الشركة مثل علاقة الوكالة بين أصحاب الأسهم والإدارة أو كانت هذه العلاقات من خارج الشركة مثل علاقة الوكالة بين المحاسب القانوني والفاحص الضريبي، أو كانت هذه العلاقات تجمع بين أطراف داخل الشركة وخارجها مثل علاقة الوكالة بين الإدارة والمقرضين، حيث تحاول إدارة الشركة التأثير على نتائج الأعمال والأرباح المحققة، وفيما يأتي يلقي الباحثون الضوء على أشهر هذه العقود:

أ- عقود مكافآت الإدارة

تساهم الأرباح المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة مساهمة كبيرة في إعداد نظام الحوافز والمكافآت الخاصة بالمديرين، حيث قد يدفعها هذا إلى ممارسات إدارة الأرباح من أجل تعظيم دالة منافعها، فالشركات التي لديها حوافز ملكية للأسهم من قبل الإدارة تسعى إلى زيادة أرباحها بدرجة أعلى من الشركات التي لا يكون لديها خطط لحوافز الإدارة، كما إن الشركات التي يكون لديها خطط لحوافز الإدارة تكون أرباحها متقاربة إلى حد كبير مع توقعات المحللين الماليين (Cheng and Warfield,2005).

ب- عقود الدين

يرى (خليف، ٢٠٠٨) أن عقود الدين تهدف إلى تقييد مديري الشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويل التي تضر بمصالح أصحاب الديون، حيث يتم كتابة شروط عقد الدين في شكل أرقام محاسبية، وعلى ذلك فأن مديري الشركات يقومون باتخاذ قرارات محاسبية لتجنب التكاليف العالية لمخالفة شروط عقد الدين، ومن هنا يكون لدى الإدارة دوافع قوية لممارسات إدارة الأرباح لتفادي احتمال عدم تنفيذ شروط عقد الدين.

ج- عقود العمل

أشار (أبو الخير، ١٩٩٩) إلى أنه عادة ما تتفاوض الإدارة مع ممثلي العمال كل فترة زمنية (ثلاث أو خمس سنوات) على رفع مستويات الأجور والمكافآت وتعويضات ترك الخدمة، وفى هذا التفاوض تستخدم الإدارة كل ما لديها من إمكانيات للحصول على عقود عمل ميسرة تحاول من خلالها تخفيض أي زيادة مقترحة من جانب ممثلي العمال، وقد أكد (إبراهيم، ٢٠١٧) على ذلك حيث تقوم الإدارة بتخفيض الأرباح عند التفاوض مع النقابات العمالية أو في فترات الاحتجاجات حتى لا تقوم النقابات برفع الحد الأدنى للأجور والتعويضات.

٢) تفادي التكاليف السياسية

عرف (البسطويسى، ٢٠٠٢) التكاليف السياسية بأنها التكاليف التى تتحملها الشركات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به من اجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات قانونية من شأنها أن تؤثر سلباً على قيمة الشركة أو تعمل على تحويل الثروة من الشركة إلى الدولة أو إلى جمهور المتعاملين وذوي المصالح مع الشركة.

٣) تحقيق وفورات ضريبية

يعتبر دافع الوفورات الضريبية من أهم دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، حيث يرى البعض أنه يتم التلاعب فى الأرباح بما يحقق أقصي منفعة ضريبية، ويتم ذلك عن طريق (حطبة، ٢٠١٠) (عبد السميع، ٢٠٠٦): (١) محاولة تخفيض الأرباح حيث يسمح لإدارة الشركة بتحقيق وفورات ضريبية بدفع ضرائب أقل. (٢) محاولة تعظيم الإرباح فى فترة الإعفاء الضريبى حيث تسعي إدارة الشركة إلى الأعتراف المبكر للأرباح حتى تستفيد من ميزة الأعفاء الضريبى. (٣) تعظيم الخسائر والدفع الأمامى لها طالما كان نتيجة النشاط خسارة ويصعب تحويلها إلى أرباح، وذلك للإستفادة من مبدأ ترحيل الخسائر فى التشريع الضريبى.

٦-٣-٣ مداخل قياس إدارة الأرباح

١) نموذج (Healy,1985)

قام Healy باختبار إدارة الأرباح من خلال مقارنة المستحقات الإجمالية إلى إجمالي الأصول على عدد سنوات فترة التقدير، حيث افترض أن إدارة الأرباح تحدث بصورة منتظمة من فترة إلى أخرى، وقام بتقسيم مفردات العينة إلى مجموعتين أولاهما تضم المفردات التي يتوقع أن تتم فيها إدارة الأرباح بغرض زيادتها، والثانية تضم المفردات التي يتوقع أن تتم فيها إدارة الأرباح بغرض تخفيضها، وتم تقدير نسبة المستحقات الاختيارية بالفرق بين نسبة المستحقات الإجمالية المقاسة وفقاً لمدخل الميزانية العمومية ونسبة المستحقات غير الاختيارية، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية (Dechow et al., 1995):

$$NDA_t = \sum_t TA_t / T$$

حيث أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية في السنة t.

TA_t= المستحقات الإجمالية مقسومة إلى إجمالي الأصول في السنة t.

T= عدد سنوات التقدير.

$_t$= تشير إلى سنة الحدث.

ويعاب على هذا النموذج أنه غير واقعي، حيث أفترض أن إدارة الأرباح تحدث بصورة منتظمة من فترة إلى أخرى، حيث أنها يمكن زيادتها أو تخفيضها.

٢) نموذج (De Angelo,1986)

اعتمد هذا النموذج على قياس المستحقات غير الاختيارية باستخدام المستحقات الإجمالية في السنة السابقة مقسومة على إجمالي الأصول في السنة التي تسبقها، على افتراض أن المستحقات غير الاختيارية في السنة الحالية تساوى المستحقات الإجمالية في السنة السابقة، ويتم تقدير نسبة المستحقات الاختيارية بالفرق بين نسبة المستحقات الإجمالية ونسبة المستحقات غير الاختيارية، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية(Bartov et al, 2000) :

$$NDA_t = TA_{t-1} / A_{t-2}$$

حيث أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية في السنة t.

TA_{t-1}= المستحقات الإجمالية في السنة السابقة t-1.

A_{t-2} = إجمالي الأصول في السنة قبل السابقة t-2.

ويعاب على هذا النموذج أنه غير واقعي، حيث افترض عدم وجود فروق بين المستحقات الإجمالية في السنة السابقة والمستحقات الاختيارية في السنة الحالية.

٣) نموذج (Jones,1991)

افترض هذا النموذج إن المستحقات غير الاختيارية غير ثابتة، وإنما تتسم بالتغير من فترة لأخرى، وتم حساب المستحقات غير الاختيارية وذلك وفقاً للمعادلة الآتية (Dechow et al, 1995):

$$NDA_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t)$$

حيث أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية في السنة t.

A_{t-1} = إجمالي الأصول في السنة t-1.

ΔREV_t = التغير في الإيرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة t-1 مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1.

PPE_t = إجمالي الأصول الثابتة في السنة t مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة t-1.

a_1, a_2, a_3 = معاملات النموذج، ويتم تحديدها بالنموذج التالي:

$$Ta_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t) + v_t$$

حيث أن:

Ta_t= المستحقات الإجمالية في السنة t مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1.

a_1, a_2, a_3 = معاملات النموذج التقديرية، ويتم حسابها من خلال بيانات الشركة عن طريق المربعات الصغرى.

v_t= الخطأ العشوائي خلال الفترة t.

٤) نموذج جونز المعدل (The Modified Jones,1995)

قام (Dechow et al., 1995) بتعديل نموذج Jones وذلك لتقليل خطأ قياس المستحقات الاختيارية في النموذج الأصلي المعتمد على بعض عناصر الإيرادات في إدارة الأرباح، وتم إضافة التغييرات في أرصدة المدينين إلى النموذج الأصلي بسبب الارتباط الوثيق بين إيرادات المبيعات وأرصدة حسابات المدينين، حيث تقوم إدارات الشركات بالتدخل في رقم الربح بواسطة المبيعات الآجلة أكثر من المبيعات النقدية، وتم تقدير نسبة المستحقات الاختيارية بالفرق بين نسبة المستحقات الإجمالية المقاسة وفقاً لمدخل الميزانية العمومية ونسبة المستحقات غير الاختيارية، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t) + a_3 (PPE_t)$$

حيث أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية في السنة t.

A_{t-1} = إجمالي الأصول في السنة t-1.

$R\Delta V_t$ = التغير في الإيرادات بين السنة الحالية t والسنة السابقة t-1 مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1.

$R\Delta C_t$ = التغير في صافى حسابات المدينين في السنة الحالية t والسنة السابقة t-1 مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1.

PPE_t = إجمالي الأصول الثابتة في السنة t مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة t-1.

a_1, a_2, a_3 = معاملات النموذج التقديرية، ويتم حسابها من خلال بيانات الشركة عن طريق المربعات الصغرى.

٦-٣-٤ الأثار المترتبة على إدارة الأرباح

أشار (Clikeman, 2003) إلى أن هناك مجموعة من الآثار السلبية على الشركات على المدي الطويل، نتيجة قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح، ومن أهم هذه السلبيات ما يلي: (١) تخفيض قيمة الشركة، حيث يوجد العديد من قرارات التشغيل التي تقوم بها إدارة الشركة للتأثير على الأرباح في الأجل القصير، إلا أنها يمكنها أن تضر بالشركة في الأجل الطويل. (٢) تلاشي المعايير الأخلاقية، حتى وأن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل صريح، إلا أنها ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة لموظفيها بأن أخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، حيث أن المديرين الذين يتحملون خطر هذه الممارسات اللا اخلاقية التي قد تؤدي إلى حدوث أنشطة أخري مشكوك فيها. (٣) حجب مشكلات الإدارة التشغيلية، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوي الإدارة العليا فقط، ولكنها قد تصل إلى مستوي الإدارة التشغيلية، حيث يقوم مديري الإدارة التشغيلية بمعالجة البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت والترقيات، مما يترتب على ذلك إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتظل الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة. (٤) العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية، حيث أنه في السنوات الأخيرة فرضت هيئة سوق المال الأمريكية بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها.

٧- الدراسات السابقة

نتناول فيما يأتي الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث قام الباحثون بتصنيف الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام، يرتبط كل قسم منها بجزء من متغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

٧-١ الدراسات السابقة ذات الصلة بالمراجعة المشتركة

في عام ٢٠١٢ قام (Zerni et al.) بدراسة استهدفت اختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، وأيضا على تكلفة عملية المراجعة، وذلك من خلال مجموعتين من الشركات أولاهما اختارت المراجعة المشتركة والثانية اختارت المراجعة الفردية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت الدراسة على

الشركات السويدية العامة والخاصة، حيث كان عدد الشركات العامة ١٢٥٧ شركة، أما الشركات الخاصة فتتراوح بين ٨٤٨ إلى ١١٦٠ شركة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، وأهم ما توصلت إليها الدراسة أن المراجعة المشتركة تعزز من التصنيف الائتماني، كما أثبتت أن الشركات التي تستخدم المراجعة المشتركة تتحمل تكاليف أكبر مقارنة بالشركات التي تستخدم المراجعة الفردية.

وفي عام ٢٠١٣ قام (Lobo et al.) بدراسة استهدفت معرفة أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة، وذلك من خلال مفهوم استقلال المراجع الخارجي وكفاءة عملية المراجعة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٩١ شركة من الشركات الفرنسية المطبقة للمراجعة المشتركة من خلال أحد المكاتب الأربعة الكبرى في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، وأهم ما توصلت إليها الدراسة هو وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة من خلال تطبيق المراجعة المشتركة بين أحد المكاتب الأربعة الكبرى وأحد المكاتب المتوسطة.

وفي نفس العام قام (khatab) بدراسة استهدفت معرفة أثر المراجعة المشتركة ودورية المراجع الخارجي على قيمة المنشأة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٣٤ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وأجريت الدراسة على ١٤ قطاع من القطاعات المختلفة بالبورصة المصرية، وأهم ما توصلت إليها الدراسة أن تطبيق دورية المراجع له تأثير إيجابي على قيمة المنشأة، في حين لا توجد أدلة على أثر تطبيق المراجعة المشتركة في زيادة قيمة المنشأة، كما أن تطبيق دورية المراجع يؤدى إلى زيادة قيمة المنشأة.

وفي عام ٢٠١٤ قام كلاً من (الجبر والسعدون) بدراسة استهدفت بيان تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات السعودية المسجلة في البورصة السعودية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على جميع الشركات السعودية المسجلة بسوق الأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٧إلي٢٠١١، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيذ المراجعة المشتركة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية.

وفي نفس العام قام (سعودي) بدراسة استهدفت اختبار تأثير المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين، وأيضا اختبار تأثير المراجعة المشتركة في تحسين دقة تقدير مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية لشركات التأمين، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ١٧ شركة من شركات التأمين العاملة في مصر خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المراجعة المشتركة تؤدى إلى تحسين درجة دقة تقدير المراجع الخارجي من خلال رفع مستوى الكفاءة المهنية وزيادة الالتزام بمعايير الأداء المهني، المراجعة المشتركة تساعد في الكشف والحد من آثار ممارسات إدارة الأرباح من خلال الكشف عن التلاعب في بند المصروفات والأصول الثابتة وحقوق

الملكية، معظم شركات التامين تمارس عمليات إدارة الأرباح مما يعنى إن المراجعة الفردية لم تحد من عمليات إدارة الأرباح.

وفي عام ٢٠١٥ قام (يوسف) بدراسة استهدفت تحليل مدخل المراجعة المشتركة المطبق إجباريا على بعض القطاعات في بيئة الممارسة المهنية المصرية، واختبار ما إذا كان أداء عملية المراجعة وفقا لمدخل المراجعة المشتركة يزيد من جودة عملية المراجعة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٧٠ مراجع من المراجعين على حسابات الشركات المساهمة في مصر، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المراجعة المشتركة تساعد المراجعين الخارجيين بتقدير مخاطر الغش في القوائم المالية بنسبة أعلى مقارنة بالمراجعة الفردية، هناك أتفاق بين المراجعين الخارجيين بما يخص الأثر الإيجابي للمراجعة المشتركة من حيث (جهود التنسيق، سهولة الاتصال، تبادل الأفكار وتعديلها، مناقشة النتائج)، هناك تأثير إيجابي لمدخل المراجعة المشتركة في الكشف على الغش في القوائم المالية.

وفي عام ٢٠١٦ قام (مندور) بدراسة استهدفت تحديد أثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتطبيق المراجعة الفردية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٤٨ شركة من الشركات المساهمة المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود تأثير إيجابي بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بالمراجعة الفردية، لايوجد تأثير معنوي بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بالمراجعة الفردية، تقوم الشركات محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية والعمليات الحقيقية بما يؤثر على التدفقات النقدية بصورة تكاملية.

وفي عام ٢٠١٨ قام (إبراهيم) بدراسة استهدفت تحديد أثر تطبيق المراجعة المشتركة طبقاً لاختلاف مزيج المراجعين الخارجيين المشتركين على جودة الأرباح المحاسبية، تحديد أثر تطبيق المراجعة المشتركة طبقاً لاختلاف مزيج المراجعين الخارجيين المشتركين على قيمة المنشأة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٣٨ شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٠إلى ٢٠١٦، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود تأثير معنوي سلبي لتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة أثنين من المراجعين الخارجيين المنتمين لمكاتب المراجعة الكبري على جودة الأرباح المحاسبية، وجود تأثير معنوي إيجابي لتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة أثنين من المراجعين الخارجيين المنتمي أحدهما لمكاتب المراجعة الكبري والأخر لمكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار على جودة الأرباح المحاسبية، وجود تأثير معنوي إيجابي لتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة أثنين من المراجعين الخارجيين المنتمين لمكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار، وجود تأثير معنوي لتطبيق المراجعة المشتركة على قيمة الشركة.

وفي عام ٢٠٢٠ قام (عبد الحليم) بدراسة استهدفت تحديد الآثار الإيجابية والسلبية للمراجعة المشتركة وآليات تفعيلها، وكذلك اختبار أثر تطبيقها علي القيمة السوقية للشركة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد اجريت علي ٥٣ شركة مدرجة في سوق الأسهم السعودى خلال الفترة من ٢٠١٧ إلي ٢٠١٩ بإجمالي عدد (١٥٩) مشاهدة وذلك لبناء نموذج لقياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة علي القيمة السوقية للشركة ، كما قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية علي عينة مكونة من (٣٠) مفردة من أعضاء هيئة التدريس تخصص مراجعة، و(٤٠) مفردة من المراجعين الخارجيين، و(٢٠) مفردة من المستثمرين يمثلهم المحللون الماليون والوسطاء بشركات تداول الأوراق المالية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن للمراجعة المشتركة آثار إيجابية وسلبية علي مهنة المراجعة ومزاوليها في بيئة الأعمال السعودية، توجد علاقة ارتباط معنوية بين المراجعة المشتركة وقيمة الشركة.

٢-٧ الدراسات السابقة ذات الصلة بالتخصص الصناعي للمراجع

في عام ٢٠٠٣ قام (Krishnan) بدراسة استهدفت بيان أثر التخصص الصناعي للمراجع على إدارة الأرباح، وتم استخدام مستوى المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٤٤٢٢ شركة خلال الفترة ١٩٨٩ إلي ١٩٩٨، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن تطبيق التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في مهنة المراجعة يسهم في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات، خبرة المراجع المختص صناعيا في أحد المجالات الاقتصادية تزيد من إمكانيته وقدرته على اكتشاف ومواجهة حالات الغش المالي والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي للمراجع وإدارة الأرباح.

وفي عام ٢٠٠٤ قام (Carcello and Nagy) بدراسة استهدفت فحص أثر حجم االشركة محل المراجعة على العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وإصدار الشركة محل المراجعة لتقارير مالية مضللة لأصحاب المصالح، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على عينة من تقارير الانحرافات التي أصدرتها البورصة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع والتقارير المالية المضللة، ولكن تضعف هذه العلاقة العكسية حالة كبر حجم الشركة محل المراجعة.

في عام ٢٠٠٥ قام (لبيب) بدراسة استهدفت القيام بدراسة تحليلية لطبيعة التخصص الصناعي للمراجع في الارتقاء بدرجة كفاءة الأداء المهني، وذلك من خلال أربعة محددات رئيسية للمقارنة بين المراجع المتخصص والمراجع الغير متخصص وهى (ارتفاع درجة دقة تقدير المخاطر الحتمية لدى المراجع، ارتفاع جودة قرارات تخطيط عملية المراجعة، ارتفاع قدرات المراجع على اكتشاف حالات الغش والاحتيال المالي وأساليب إدارة صافى الدخل المحاسبي، تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة الخارجية)، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٣٠٠ مراجع من المراجعين بجمهورية مصر

العربية والمملكة العربية السعودية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنها أثبتت في محيط العمل المهني للمراجعة الخارجية في كل من البيئة المصرية والسعودية إلى الدور المهم الذي تلعبه إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع في تحسين قدرات المراجع من الجوانب الأربعة المحددة لجودة الأداء المهني

وفي عام ٢٠٠٧ قام (Kwon et al.) بدراسة استهدفت توضيح موضوع التخصص الصناعي للمراجع في إطاره العالمي، واختبار هل هناك تأثير للتخصص الصناعي للمراجع على جودة الأرباح المحاسبية في البيئة القانونية؟، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٢٨ دولة وأكثر من ٢٠ صناعة خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن العملاء الذين يتعاملون مع مكاتب محاسبة متخصصة يكون لديهم مستويات منخفضة من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك مقارنة بالعملاء الذين يتعاملون مع مكاتب مراجعة غير متخصصة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن فوائد الاستعانة بخدمات المراجعين المتخصصين صناعيا تزيد مع البيئة القانونية الضعيفة.

وفي عام ٢٠٠٨ قام كلاً من (Lim and Tan) بدراسة استهدفت معرفة هل تقديم المراجع الخارجي لخدمات أخرى بخلاف المراجعة يضعف من استقلاله ومن ثم جودة المراجعة الخارجية؟، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على عينة مكونة من ١٦٩٢ مراجع خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية يكونون أكثر ثقة بعملية المراجعة التي يقوم بها مراجعون متخصصون من تلك التي يقوم بها مراجعون غير متخصصون، التخصص الصناعي للمراجع يؤدى إلى احتفاظ المراجع الخارجي باستقلاله، أن المراجعين المتخصصون يقومون بإعمال بخلاف المراجعة بإتعاب مرتفعة وهذا يقوى الثقة لدى المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية في طلب مراجعين متخصصين ليقوموا بعملية المراجعة إلى جانب الخدمات الاستشارية.

وفي عام ٢٠١٣ قام (خطاب) بدراسة استهدفت توضيح العلاقة بين تبنى إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع وإدارة الإرباح، وضع نموذج محاسبي لقياس أثر تبنى إستراتيجية التخصص الصناعي على عمليات إدارة الأرباح، بيان تأثير كل من جودة المراجعة وحجم المنشأة على إدارة الإرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت الدراسة على ٢٥ شركة من الشركات النشطة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المراجع المتخصص صناعيا يساعد في الحد من ممارسات إدارة الإرباح، تتأثر جودة المراجعة بالعديد من المتغيرات منها (اسم المكتب، التخصص الصناعي للمراجع، دورية المراجعة، استقلال المراجع)، وجود علاقة ارتباط قوية بين التخصص الصناعي للمراجع وإدارة الإرباح، تؤدى إدارة الإرباح إلى قرارات استثمارية تتسم بعدم الكفاءة نتيجة إمداد متخذي القرارات بالمعلومات المشوهة، يعتبر التخصص الصناعي للمراجع ضرورة لكافة المراجعين الخارجيين، وذلك لاكتساب المعارف والخبرات الخاصة بنشاط العميل محل المراجعة، مما يؤدى إلى تأهيل المراجع لإصدار تقرير المراجعة.

وفي نفس العام قام كلاً من (Andayani and Warsono) بدراسة استهدفت بيان تأثير التخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال الأنشطة الحقيقية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت علي عينة مكونة من جميع الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٦، وقاموا باختيار العينة من الشركات التي لا تتأثر بالتقييد الحكومي مثل صناعة النفط والنقل، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن التخصص الصناعي للمراجع لا يمكن من الحد من ممارسات إدارة الأرباح، التخصص الصناعي للمراجع يؤثر على معامل استجابة الأرباح.

وفي عام ٢٠١٧ قام (إبراهيم) بدراسة استهدفت تحليل التخصص الصناعي للمراجع، والتعرف على عناصره وآليات تطبيقه، دراسة أثر التخصص الصناعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة مدى وجود فروق بين المراجعين المتخصصين صناعيا وغير المتخصصين صناعيا في قدرتهم على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، تقييم وتحليل ظاهرة إدارة الأرباح ودوافعها ومداخل قياسها والعلاقة بينها وبين معايير المحاسبة، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت علي ٣٨ شركة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX100 خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود العديد من الدوافع للمراجعين نحو التخصص الصناعي أهمها زيادة قدرة المراجعين على المنافسة، تقليل احتمال تعرض المراجع لخطر التقاضي، وجود تأثير للتخصص الصناعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وجود فروق جوهرية بين المراجعين المتخصصين صناعيا وغير المتخصصين صناعيا في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

وفي عام ٢٠٢٠ قام (خلف) بدراسة واختبار أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة الصناعية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد اجريت علي بيانات ٩٠ شركة صناعية من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تنتمي إلى سبع قطاعات، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الشركات المساهمة الصناعية المصرية التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع متخصص في الصناعة ينخفض لديها الاستثمار الأكثر من اللازم ويرجع ذلك إلى زيادة فاعلية الدور الرقابي على عملية إعداد التقارير المالية مما يسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين ويحسن من جودة القرارات الأستثمارية، أن الشركات المساهمة الصناعية المصرية ذات جودة التقارير المالية المرتفعة والتي تم مراجعتها بواسطة مراجع متخصص في الصناعة لديها مستوى مرتفع من كفاءة الأستثمار حيث تنخفض الأستثمارات الأكثر من اللازم لديها ويرجع ذلك إلى أن التخصص الصناعي للمراجع يسهم في تحسين العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

٧-٣ الدراسات السابقة ذات الصلة بممارسات إدارة الأرباح

في عام ٢٠٠٦ قام (Yoon et al.) بدراسة استهدفت معرفة الأساليب والطرق المختلفة لممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت علي٢٨٩٧ شركة من الشركات الكورية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١ لتحديد أساليب إدارة الأرباح، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث عينات (تم تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية من عمليات تشغليه ومستحقات إجمالية، ثم تقسيم المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية ومستحقات غير اختيارية، ثم تقسيم المستحقات الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية وأرباح غير نقدية)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك أساليب مختلفة استخدمتها الشركات الكورية لممارسات إدارة الأرباح، استخدمت الشركات ذات الدخل المرتفع في الممارسات أرباح غير نقدية، أما الشركات ذات الدخل المنخفض استخدمت في الممارسات مصاريف غير نقدية مثل الديون المعدومة ومخصصات إدارة الأرباح.

وفي نفس العام قام (إبراهيم) بدراسة استهدفت تحليل دوافع الإدارة في التلاعب بالسياسات المحاسبية بغرض قياس الدخل المحاسبي، دور السلوك الأخلاقي في الحد من تلاعب الإدارة في القياس المحاسبي وأثره على القوائم المالية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تناولت ظاهرة تمهيد الدخل نظريا من حيث طبيعتها وأهدافها والدوافع وراء قيام الإدارة بالتلاعب في السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى تناولها دور السلوك الأخلاقي في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة تنوع أساليب تمهيد الدخل من الأسباب الرئيسية لإثارة الشكوك حول مدى جودة القوائم المالية، يمكن تصنيف الدوافع وراء قيام الإدارة بالتلاعب في التقارير المالية، ومن ثم دوافع تمهيد الدخل إلى دوافع داخلية نابعة من داخل المنشأة ودوافع خارجية نابعة من خارج نطاق المنشأة، وذلك لتشجيع الإدارة على تمهيد الدخل، تمثل عناصر التقارير المالية المحاور الأساسية التي تعتمد عليها إدارة الشركات في تطبيق تمهيد الدخل، بينما يمثل التغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة والتحكم في توقيت وقوع الأحداث أهم الأساليب المستخدمة في عرض نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

وفي عام ٢٠٠٨ قام كلاً من (Noronah and Zeng) بدراسة استهدفت تحديد أكثر الأساليب استخداما لممارسة إدارة الإرباح في الشركات الصينية مع التعرف على العوامل التي تدفع هذه الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال استبيان وجه إلى المديرين والمحاسبين في تلك الشركات، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، وتم توزيع ١٤٠٠ قائمة الاستقصاء خلال عام ٢٠٠٥ على دفعتين حيث تتكون الدفعة الأولى من ٨٠٠ قائمة استقصاء أما الدفعة الثانية فتتكون من ٦٠٠ قائمة استقصاء، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن من أكثر الأساليب استخداما لإدارة الأرباح (العمليات مع أطراف ذو العلاقة – التعديل في مخصص الديون المعدومة)، أن حجم الشركة يعتبر من أكثر العوامل تحفيزا ويليه نوع الملكية، لا يوجد تأثير لبند عقود المديونية.

وفي نفس العام قام كلاً من (McNichols and Stubben) بدراسة استهدفت بيان ما إذا كانت الشركات الأمريكية تتلاعب بالقوائم والتقارير المالية للتأثير على قرارات الاستثمار، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على الشركات الأمريكية المدرجة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٢ لبيان مدى استثمار الأصوال الثابتة لعينة كبيرة من الشركات العامة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة المخالفات المحاسبية ومقاضاة المساهمين للشركات الأمريكية كان نتيجة تلاعب تلك الشركات بأرباحها، وجود أنماط مماثلة بين الشركات فيما يخص المستحقات الاختيارية، أن ممارسات إدارة الأرباح تستهدف الأطراف الخارجية مثل المساهمين، ممارسات إدارة الأرباح تؤثر على القرارات الداخلية.

وفي عام ٢٠١٠ قام (الرسيني) بدراسة استهدفت التعرف على دوافع الشركات لممارسة إدارة الأرباح، التعرف على مدى ممارسة الشركات السعودية لإدارة الأرباح، تحديد آثار ممارسة إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على ١٥ شركة من الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وأهم ما توصلت إليه الدراسة توجد شركات مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودية تمارس إدارة الأرباح، لا توجد علاقة بين ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية.

وفي عام ٢٠١١ قام (حسن) بدراسة استهدفت بيان الأساليب والدوافع المختلفة لإدارة الأرباح، وذلك بهدف توضيح الجوانب المختلفة لإدارة الأرباح، دراسة الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بهدف تفعيل هذا الدور، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم توزيع ٦٢٠ قائمة استقصاء على المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمصارف التجارية الليبية الموجودة في طرابلس، وأهم ما توصلت إليه الدراسة تختلف دوافع وأساليب إدارة الأرباح من نشاط اقتصادي إلى أخر أو من منشأه إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى، العوامل التي تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح هي التوافق مع تنبؤات المحللين الماليين والتأثير على أسعار الأسهم قبل عروض الأسهم، إن أهم الأساليب التي تتبعها الإدارة لممارسة إدارة الأرباح هي الممارسة الإدارية لعمليات التسويات المحاسبية، التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يؤثر بشكل إيجابي على جودة المراجعة الخارجية.

وفي عام ٢٠١٢ قام (حشاد) بدراسة استهدفت تحليل ظاهرة إدارة الأرباح والتعرف على كافة أبعادها وأثارها السلبية، التعرف على الآثار السلبية والايجابية لممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية، التعرف على النماذج المرتبطة بالفكر المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت على ٢١ شركة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية بقطاعاتها النوعية محل الدراسة تمارس إدارة الأرباح بدرجات متفاوتة للتأثير في الأرقام

المحاسبية الواردة بالتقارير المالية مما يؤثر على قرارات المستخدمين، الدوافع التي تدفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح هي مديونية الشركة وحجم الشركة وربحيتها، وجود العديد من المتغيرات التنبؤية المؤثرة على جودة التقارير المالية داخل كل قطاع من القطاعات النوعية بالشركة وغالبية هذه المتغيرات هي المكونة لمؤشرات مستوى الدخل مثل متغير نمو الشركة ومستوى المديونية والتي تختلف من قطاع لآخر.

وفي عام ٢٠١٧ قام (Zalata et al.) بدراسة استهدفت معرفة تأثير الخبرة المالية للمراجعين الخارجيين على إدارة الأرباح مع مراعاة جنس المراجع الخبير، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد أجريت علي عينة مكونة من ٥٦٦٠ مراجع من العاملين بالشركات الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٣، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين (إناث – ذكور)، وذلك للتحقيق في مدى تأثير الخبرة المالية للمراجع الخبير حسب نوع الجنس على ممارسات إدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الخبرة المالية للمراجع الخبير حسب نوع الجنس تعتبر من أهم الآليات الفعالة لرصد ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج أيضا أن الخبرة المالية للإناث في مجال المراجعة تحد من ممارسات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة، توجد اختلافات بين الخبراء الماليين الذكور والإناث في مجالات أخرى من أطر المحاسبة منها (الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب، تجنب الضرائب، ثبات الأرباح، توقعات المحللين الماليين).

وفي عام ٢٠٢١ قام (حافظ) بدراسة استهدفت تحديد العلاقة بين الاستراتيجيات التفاوضية في المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد اجريت علي عينتين تشمل العينة الأولي علي (١٢٠) مراجع من المراجعين الماليين في مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، أما العينة الثانية فتم تقسيمها الي عينتين مستقلين (٣٠ مراجع خارجي، ٣٠ مدير مالي)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن خبرة المراجع تؤثر معنويا في إختيار استراتيجية معينة من استراتيجيات التفاوض، أن اختيار إستراتيجية التفاوض في حالة وجود ممارسات إدارة الأرباح يختلف اختلافاً معنوياً عنه في حالة عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح.

٨- تقييم الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث

أسفرت نتائج بعض الدراسات السابقة عن وجود مزايا عديدة للمراجعة المشتركة مثل تعزيز استقلال المراجعين الخارجيين، تعزيز التصنيف الائتماني، تخفيض التركز في سوق المراجعة، نقل الخبرات من شركات المراجعة الكبري إلي شركات المراجعة المتوسطة والصغري، تحسين جودة المراجعة، الكشف عن الغش والأخطاء، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت بعض الدراسات السابقة نتائج متعارضة لأثر المراجعة المشركة علي ممارسات إدارة الأرباح وعلي قيمة الشركة وعلي جودة الأرباح المحاسبية ، فبينما تري دراسات (عبد الحليم ، ٢٠٢٠; سعودي، ٢٠١٤ ; يوسف ، ٢٠١٥ ; مندور، ٢٠١٦; Lobo et al, 2013; Zerni et al, 2012) وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة علي

ممارسات إدارة الأرباح وعلي قيمة الشركة وعلي جودة المراجعة، نجد أن دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٨) تكشف عن وجود تأثير سلبي لتطبيق المراجعة المشتركة بواسطة إثنين من المراجعين الخارجيين المنتمين لمكاتب المراجعة الكبري على جودة الأرباح المحاسبية، في حين تظهر مجموعة أخرى من الدراسات عدم وجود أثر للمراجعة المشتركة علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الجبر والسعدون، ٢٠١٤; khatab, 2013).

كما أتت نتائج بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع متعارضة ومتباينة فيما يتعلق بتاثير التخصص الصناعي للمراجع علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتضييق فجوة التوقعات واكتشاف حالات الغش والأخطاء والحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين واحتفاظ المراجع باستقلاله، فبينما تري بعض هذه الدراسات (Krishnan, 2003; لبيب، ٢٠٠٥ ; Lim and Tan, 2008 ; Kwon et al, 2007 ; خطاب ،٢٠١٣ ; إبراهيم ، ٢٠١٧ ; خلف ، ٢٠٢٠) وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي للمراجع علي الحد ممارسات إدارة الأرباح واكتشاف حالات الغش والأخطاء واحتفاظ المراجع باستقلاله، نجد دراسات أخري تؤكد وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح وعلي جودة المراجعة وعلي جودة التقارير المالية (Andayani and Warsono, 2013 ; Carcello and Nagy, 2004).

وكذلك أظهرت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح أن هناك العديد من الدوافع والمحددات والأساليب التي تتبعها إدارة الشركات في ممارسات إدارة الأرباح، ومن أهمها التأثير على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، تحقيق وفورات ضريبية، التكاليف السياسية، توقعات المحللين الماليين، حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، تمهيد الدخل، التغيرات المحاسبية (Yoon et al,2006 ; Noronah and Zeng,2008 ; إبراهيم، ٢٠٠٦ ; حسن، ٢٠١١ ; حشاد،٢٠١٢).

هذا، وقد تجاهلت الدراسات السابقة دراسة تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث يتوقع الباحثون أن التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع يمكن أن يكون له تأثير فعال وواضح على السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات محل الدراسة في حالة الجمع بينهما، وبالتالي يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:

الفـــرض الأول: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح.

الفـــرض الثانى: لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح.

الفـــرض الثالث: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح.

الفـــرض الرابع: لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعى للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرض الخامس: لا يوجد ارتباط للعلاقة التكاملية بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح

الفـــرض السادس: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح.

٩: منهجية الدراسة

تتناول منهجية الدراسة عرض مجتمع وعينة الدراسة وفترة وحدود الدراسة التطبيقية ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

٩-١: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة فى مؤشر (EGX100)، وقد قام الباحثون باختيار عينة من تلك الشركات موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط التي حددها الباحثون وهي:

١- أن تكون الشركة مدرجة فى مؤشر (EGX100)، والذي يقيس أداء أفضل (١٠٠) شركة نشاطا فى السوق، وذلك حتى لاتكون أسعار الأسهم متحيزة خلال فترة الدراسة.

٢- إستبعاد قطاعى البنوك والخدمات المالية لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، والتى تنعكس على المعلومات الواردة فى التقارير المالية، بالإضافة إلى إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التى تخضع لها هذه المؤسسات، ومدى إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة فى هذه القطاعات.

٣- إستبعاد الشركات التى يكون الجهاز المركزى للمحاسبات أحد المشاركين فى عملية المراجعة، حيث إن عملية المراجعة فى هذه الحالة تكون ثنائية وليست مراجعة مشتركة.

٤- إستبعاد الشركات التى تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية (بخلاف الجنية المصرى) بحيث تكون القوائم المالية لجميع شركات العينة معدة بالعملة المصرية (الجنية المصري) وذلك لإتساق النتائج وإمكانية المقارنة.

٥- ألا تكون الشركة قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة، وأن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، والافصاح عنها من خلال موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الأنترنت، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٦٩) شركة لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة:

جدول (١): إجراءات اختيار العينة

اســـم القطـــاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات (مدة الدراسة ٣ سنوات)	النسبة
إجمالى شركات المجتمع (EGX100)	١٠٠	٣٠٠	%١٠٠
تستبعد شركات (يراجعها الجهاز المركزى للمحاسبات)	١١	٣٣	%١١
تستبعد شركات لعدم توافر باقى شروط العينة بها	٢٠	٦٠	%٢٠
عينـــة الدراسة	٦٩	٢٠٧	%٦٩

٩-٢: فتـرة وحـدود الدراســة التطبيقية

١) تغطي الدراسة السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠م، وذلك بهدف قياس بعض المتغيرات وخاصة المتغيرات الكمية لشركات عينة الدراسة في هذه الفترة، ونظراً للطبيعة الديناميكية لشبكة الانترنت حيث لا يمكن زيارة مواقع الانترنت عن فترات سابقة والتعرف على محتوياتها لذلك اختار الباحثون الفترة من ٢٠٢١/٩/١ وحتى ٢٠٢١/١٠/١٥ لزيارة المواقع الالكترونية لشركات العينة وتفريغ البيانات اللازمة.

٢) يقتصر الباحثون عند تعرضهم لمفهوم المراجعة المشتركة على قيام مكاتب المراجعة المصرية بالدخول فى شراكة مع إحدي مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big-4 أو مع إحدي مكاتب المراجعة من المستوي الثاني Non-Big4 من أجل الإستفادة بالمميزات التي توفرها تلك المكاتب الكبرى، وإستبعاد الشركات التى يكون الجهاز المركزى للمحاسبات أحد المشاركين فى عملية المراجعة، حيث إن عملية المراجعة فى هذه الحالة تكون ثنائية وليست مراجعة مشتركة.

٣) يقتصر الباحثون على المتغيرات الضابطة في نماذج الدراسة على حجم الشركة وعمر الشركة، وخصائص جودة الحوكمة حيث تشترك هذه المتغيرات في التأثير على المتغيرات التابعة وهي التخصص الصناعى وممارسات إدارة الأرباح.

٤) يجب التعامل مع نتائج الدراسة التطبيقية فى حدود حجم العينة، والأساليب المستخدمة فى قياس المتغيرات والتى حددها الباحثون -دون غيرها من الأساليب - والتى تم الإعتماد عليها باعتبارها الأكثر دقة وانتشاراً فى الأدب المحاسبى فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لهذه الأساليب في البيئة المصرية.

٩-٣: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

٩-٣-١: قياس المراجعـــة المشتركـــة (JOINT AUDIT):

من استقراء وتحليل الدراسات السابقة اتضح للباحثون أن التعاون أو التحالفات لمكاتب المراجعة التى تراجع الشركات إما أن تكون مع مكتب من مكاتب المراجعة الـ (NONBIG4) أوتحالف إستراتيجى مع مكتب من مكاتب المراجعة الـ (BIG4). ويمكن القول بأن انتماء القائم بالمراجعة لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبري يعد أحد أهم وأكثر مقاييس جودة المراجعة المستخدمة في البحوث المحاسبية، فمكاتب المراجعة الكبري لها القدرة على تحقيق الالتزام بالمعايير المهنية، كما أن لديها القدرة على جذب الكفاءات البشرية، إضافة إلى أن اعتماد مكاتب المراجعة الكبري على عدد أكبر من العملاء يعطيها استقلالية أكبر، بما يشير إلى أن المكاتب الكبري تبذل المزيد من العناية المهنية لأداء عملية المراجعة ويتوافر لديها المعطيات اللازمة لتقديم جودة مراجعة مرتفعة. وبالتالي فإن الباحثون سيستخدمون الإشتراك مع أحد مكاتب المراجعة الكبري بنوعيها (NONBIG4 -BIG4) كمقياس لوجود مراجعة مشتركة، وعليه يتم قياس هذا المتغير كمتغير ترتيبى يأخذ القيم التالية:

- القيمة (٠) فى حالة الشركات التى تراجع بواسطة مكتب واحد أو مكاتب مراجعة محلية لاتنتمى لأي تحالفات دولية، ويرمز لها (NOJA)
- القيمة (١) فى حالة الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي أحدهما إلى مكاتب المراجعة الـ (NONBIG4)، ويرمز لها (NONBIG4JA)
- القيمة (٢) فى حالة الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى أحدهما إلى مكاتب المراجعة الـ (BIG4)، ويرمز لها (BIG4JA)

ويأتى متغير المراجعة المشتركة مستقلا فى نماذج الدراسة الأول والثانى والرابع ويرمز له بالرمز (JA)

٩-٣-٢: قياس التخصص الصناعى للمراجع (Industrial Specialization)

استخدمت الدراسات السابقة عدة مداخل للدلالة على التخصص الصناعى للمراجع عند أداء عملية المراجعة منها حجم الإيرادات لعملاء المراجعة ومدخل الحصة السوقية، ونظرا لمنهجية البحث ووفقا لطبيعة بيئة الممارسات المهنية المصرية والمحتوى المعلوماتى لشركات العينة وجد الباحثون أن التخصص الصناعى للمراجع يمكن قياسه من خلال مدخل الحصة السوقية بالإعتماد على عدد العملاء وذلك بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{التخصص الصناعى للمراجع} = \frac{\text{عدد عملاء المراجعة فى مكتب المراجعة فى صناعة معينة}}{\text{عدد عملاء المراجعة فى كل مكاتب المراجعة فى هذه الصناعة}} \times ١٠٠\%$$

وقياسا على دراسات سابقة يتم التعبير عن متغير التخصص الصناعى للمراجع كمتغير نوعى بدلالة نسبة التخصص الصناعى للمراجع وفقا للمعادلة السابقة حيث يأخذ المتغير فى النهاية القيمة (١)

فى حالة إستحواذ مكتب المراجعة على نسبة تتراوح من (١٠%-٣٣%) من الحصة السوقية لعدد العملاء فى قطاع معين ويعتبر متخصصا صناعيا فى هذه الحالة، والقيمة (٠) إذا كانت النسبة أقل من ذلك.

ويأتى متغير التخصص الصناعى للمراجع تابع في النموذج الأول ومستقلا فى نماذج الدراسة الثالث والرابع ويرمز له بالرمز (IS)

٩-٣-٣: قياس ممارسات إدارة الأرباح (Earning Management Practices)

يمكن التعرف على مدى وجود ممارسات إدارة أرباح من عدمها من خلال مدخل المستحقات الإختيارية الذي يعتمد في تحديده للمستحقات الإختيارية على الفرق بين المستحقات الإجمالية والمستحقات غير الإختيارية، ومن أشهر النماذج المستخدمة في هذا المدخل نموذج Jones المعدل لقياس ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركات المساهمة، ولقياس المستحقات الإختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

(أ)- قياس المستحقات الإجمالية: يتم قياس المستحقات الإجمالية اعتمادا على معلومات كل من قائمة التدفق النقدي من خلال النموذج التالي:

$$TAt = \frac{(NIt - CFOt)}{At-1}$$

حيث أن:

TA_t= المستحقات الإجمالية في السنة t. (Total Accruals)

NI_t= صافي الدخل قبل البنود غير العادية في السنة t. (Net Income)

CFO_t= التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة t.

A_{t-1}= إجمالي الأصول في نهاية السنة t. (Total Assets)

(ب)- قياس المستحقات غير الإختيارية: يتم قياس المستحقات غير الإختيارية من خلال النموذج التالي:

$$NDA_t = \alpha_1 + (1/A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t)/A_{t-1} + \alpha_2 (PPE_t)/A_{t-1}$$

حيث أن:

NDA_t = المستحقات غير الإختيارية في السنة t (Non-Discretionary Accruals)

A_{t-1}= إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1 (Total Assets)

ΔREV_t= التغير في الإيرادات (السنة الحالية - السنة السابقة) مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1 (Change in Revenues)

ΔREC_t= التغير في صافي حسابات المدينين (السنة الحالية -السنة السابقة) مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة t-1 (Change in Accounts Receivable)

PPE_t= إجمالي الأصول الثابتة (العقارات والممتلكات والآلات) (Gross Property, Plant, Equipment)

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$= معالم النموذج والتي يتم تقديرها من خلال معادلة الإنحدار التالية:

$$TA_t / A_{t-1} = a_1 + (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1} + a_2 (PPE_t)/A_{t-1} + E_t$$

حيث أن:

TA_t= المستحقات الإجمالية في السنة t (Total Accruals)

(ج)- احتساب المستحقات الإختيارية: يتم احتساب المستحقات الإختيارية لكل شركة بالفرق بين المستحقات الإجمالية والمستحقات غير الإختيارية بالصيغة الرياضية التالية:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

حيث أن:

DA_{it} = المستحقات الإختيارية للشركة i في السنة t (Discretionary Accruals)

TA_{it}= المستحقات الإجماليةللشركة i في السنة t (Total Accruals)

NDA_{it} = المستحقات غير الإختياريةللشركة i في السنة t (Non-Discretionary Accruals)

ويتم حساب متوسط المستحقات الإختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال سنوات الدراسة لتصنيفها لشركات ممارسة وشركات غير ممارسة لإدارة الأرباح، فتكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت المستحقات الإختيارية للشركة خلال فترة الدراسة أكبر من أو تساوي متوسط المستحقات الإختيارية وتأخذ القيمة (١)، وتكون الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت المستحقات الإختيارية للشركة خلال فترة الدراسة أقل من متوسط المستحقات الإختيارية وتأخذ القيمة (٠).

٩-٣-٤: المتغيـــرات الرقابيـــة: (Control Variables)

تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول رقم (٢) بعض العوامل المؤثرة على المتغيرات التابعة (ممارسات إدارة الأرباح، التخصص الصناعى)، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل تحييد أثرها وضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومن أهم هذه المتغيرات (حجم الشركة، عمر الشركة، وجودة آليات الحوكمة)، وذلك على النحو التالى:

جدول: (٢): المتغيـرات الرقابيـة

المتغير	التوصيف ودلالة الإدراج كمتغير رقابى	طريقة القياس	المصدر
حجم الشركة	يعبر عن القدرات والامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة، التي تمكنها من استخدام نظم معلومات متطورة، ومن أن يكون لديها هيكل رقابة داخلية قوي، يساعد علي تخفيض حجم التحريفات في القوائم المالية، ومن ثم حجم اختبارات واجراءات المراجعة وبالتالي إنخاض حجم ممارسات إدارة الأرباح	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	Lobo et. al, 2013; Alsadoum & Aljabr, 2014 ;٢٠١٩ وهدان،
عمر الشركة	يعبر عن مدي قدرة الشركة وفهمها لطبيعة نشاطها، وتوصلها لدرجة عالية من مواكبة التطور التكنولوجي مقارنة بمثيلاتها في السوق بما يضمن لها مستوي عالي من الجودة، مما يؤدي إلى صحة وقوة إجراءات المراجعة لتقليل تحريفات القوائم المالية، ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	يقاس بعدد السنوات مابين إدراج الشركة في البورصة المصرية حتى الأن	Stanly & Dezoort, 2007; إسماعيل، أحمد ٢٠٢٠؛٢٠١٥
جودة أليات الحوكمة	تعبر عن مدي التزام الشركات بالتطبيق الجيد لأليات الحوكمة التي تنظم سير العمل، وتحافظ على استقلالية أعضاء الشركات، كما تضمن توافر الخبرات المالية والمحاسبية داخل لجان المراجعة بما يساهم في سلامة وصحة القرارات المالية وبالتالي سلامة القوائم المالية، مما ينعكس على حجم اختبارات واجراءات المراجعة وبالتالي ممارسات إدارة الأرباح	يقاس كمتغير تجميعي تتراوح قيمته من (١ إلى ٧) حسب مدى توافر بعض خصائص جودة خصائص الحوكمة (استقلالية غالبية أعضاء مجلس الإدارة (أكثر من نصف أعضاء المجلس)، عدم ازدواجية منصب المدير التنفيذي (عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)، وجود لجان لمتابعة أداء مجلس الإدارة بخصوص الإفصاح عن المخاطر ومطابقة حجم مجلس الإدارة ولجانه لقواعد الحوكمة و استقلال أعضاء لجنة المراجعة الداخلية، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في اللجان ، ودورية اجتماعات اللجان (لا يقل عن ٤ مرات سنويًا) أو صفر بخلاف ذلك.	مليجي، ٢٠١٧

ويمكن صياغة نماذج الدراسة بالمعادلات الرياضية الآتية:

١- النموذج الأول: معادلة رقم (١) : الفرض الأول والثانى

$$EM- \beta_0+\beta_1(JA) +\beta_2(FSIZE) +\beta_3(FAGE) +\beta_4(CGQ) + \varepsilon it$$

٢- النموذج الثانى: معادلة رقم (٢) : الفرض الثالث والرابع

$$EM- \beta_0+\beta_1(IS) +\beta_2(FSIZE) +\beta_3(FAGE) +\beta_4(CGQ) + \varepsilon it$$

٣- النموذج الثالث: معادلة رقم (٣) : الفرض الخامس والسادس

$$EM- \beta_0+\beta_1(JA*IS) +\beta_2(FSIZE) +\beta_3(FAGE) +\beta_4(CGQ) + \varepsilon it$$

حيث إن:(IS) التخصص الصناعى للمراجع، (JA) المراجعة المشتركة، (EM) ممارسات إدارة الأرباح، (β_0): قيمة الثابت وتعبر عن مستوى المتغير التابع الذي لا يتأثر بالمتغيرات المستقلة، (CGQ–FAGE–FSIZE) المتغيرات الرقابية وهي على الترتيب حجم الشركة وعمر الشركة وجودة أليات الحوكمة، (β_1-β_4): معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة، (ε_{it}): مقدار الخطأ العشوائي.

٩-٤: الأساليب الإحصائيــة

قام الباحثون بتفريغ البيانات لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية باستخدام أسلوب تحليل المحتوي وتحليلها واستخلاص النتائج من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية [Statistical Package for Social Science (SPSS)]، وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة، والتي تتمثل فيما يلي:

١) الــوســط الحســابــي (Mean)

هو مؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}$$

حيث: $\bar{x}$: الوسط الحسابي للأوزان النسبية.

$\sum_{i=1}^{n} x_i$: مجموع الأوزان النسبية التي تم تحديدها.

n : حجم العينة.

٢) الانحــراف المعيــاري (Standard Deviation)

هو أحد مقاييس التشتت ويستخدم كمؤشر لتحديد انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ويحسب بالجذر التربيعي لمتوسط مربعات القيم عن وسطها الحسابي، ويزيد التجانس عندما يقل الانحراف المعياري، ويزداد التشتت عندما يزداد الانحراف المعياري

٣) اختبـار الطبيعـــة (Test of Normality)

يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية التي تختبر هل البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أم لا، ويتم ذلك بهدف تحديد نوعية الاختبارات التي تستخدم مع كل متغير، ويعتمد الباحثون على استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، واختبار (Shapiro-Wilk) لتحديد نوع التوزيع للبيانات، ومستوى المعنوية لكل متغير أمام كل اختبار يحدد ذلك.

إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (Sig.) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أكبر من (٠.٠٥) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والعكس صحيح.

٤) اختبار الارتباط الذاتي (اختبار Durbin Watson Test)

للتحقـق مـن خلـو متغيـرات الدراسـة مـن مشـكلة الارتبـاط الـذاتي تـم اسـتخدام اختبار (DurbinWatsonTest) ، وتدل قيمة (D-W) المحسوبة على ذلك، حيث إذا ظهرت قيمة D-W) المحسوبة ضمن المدى المثالي (١.٥-٢.٥) يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

٥) اختبـار التداخل الخطي (Multicol linearity Test)

تم استخدام هذا الاختبار لفحص التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، حيث تم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) لكل متغير من المتغيرات المستقلة بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من (١٠) فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، مما يكون مقياساً لمدى صلاحية البيانات.

٦) اختبـار (ANOVA TEST)

يستخدم هذا الاختبار في تحليل التباين لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف بين القطاعات الممثلة للشركات محل البحث حول متغيرات الدراسة، وهو من الاختبارات المعملية التي تطبق مع المتغيرات التي تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي، ويستخدم برنامج SPSS في إيجاد هذا التحليل، حيث أن قيمة المعنوية (P-Value) مؤشر لمدى وجود اختلاف بين القطاعات الممثلة للشركات محل البحث.

إذا كانت قيمة المعنوية (P-Value) أقل من ٥% يدل ذلك على وجود اختلاف وتفاوت بين القطاعات الممثلة للشركات محل البحث حول متغيرات الدراسة، أما إذا كانت قيمة المعنوية أكبر من ٥% فإن هذا يعني عدم وجود اختلافات بين القطاعات الممثلة للشركات محل البحث حول متغيرات الدراسة.

٧) معـامـل الارتبـــاط (Correlation Coefficient)

يعرف الارتباط بين متغيرين بأنه درجة العلاقة بين المتغيرين، ويستخدم معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر.

وتعبر قيمة هذا المعامل-بصرف النظر عن الإشارة-عن قوة العلاقة بين المتغيرين؛ فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تقع بين (٠ ، ٠.٥) دل ذلك على ضعف العلاقة، بينما إذا كانت قيمته تقع بين (٠.٥ ، ١) دل ذلك على قوة هذه العلاقة.

وتدل إشارة معامل الارتباط عادة على اتجاه العلاقة بين المتغيرين، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

وبرنامج SPSS يعطي قيمة الدلالة (P-Value) حيث تقارن هذه القيمة بقيمة المعنوية ٥%، فإذا كانت قيمة الدلالة أصغر من قيمة المعنوية ٥% إذا نقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين المتغيرين، والعكس صحيح.

٨) تحليل الانحـــدار (Regression Analysis)

ويعطي شكل العلاقة الخطية بين متغيرين يؤثر أحدهما وهو المتغير المستقل في الأخر وهو المتغير التابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم: $Y = B_O + BX$

حيث أن B تمثل انحدار الخط المستقيم (ميله) ونعني بها معدل التغير في قيمةYعندما تتغير قيمة المتغير المستقل X وحدة واحدة. أما B_0 فتمثل معامل التقاطع (ثابت المعادلة) أو المسافة بين الصفر وتقاطع خط الانحدار مع المحور Y.

وقد يكون الانحدار بسيط، وهو الذي يتكون من متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع، وقد يكون انحدار متعدد، وذلك عندما يؤثر على المتغير التابع أكثر من متغير مستقل، وفى حالة الانحدار الخطى المتعدد تكون المعادلة كالآتي:

$$Y = B_O + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_n X_n + \varepsilon_{it}$$

١٠: التحليـل الاحصائي للبيانـات

واعتمد تحليل نتائج الدراسة على مرحلتين بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائى ومدى قوة نماذج الدراسة، ثم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

١٠-١: إختبـار صلاحيـة البيانـات للتحليل الإحصائى.

ويتم ذلك من خلال الإختبارات الأتية:

١٠-١-١: اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار (Kolmogorov - Smirnov) واختبار (Shapiro –Wilk) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة (Continuous Variables) وهى (حجم الشركة، عمر الشركة، جودة أليات الحوكمة، الإستحقاقات الإختيارية المطلقة (مقياس إدارة الارباح) ، وذلك لتحديد

نوع الاختبارات التي سيستخدمها الباحثون في التحليل الإحصائي للبيانات مابين اختبارات الإحصاء المعلمى واختبارات الإحصاء اللامعلمى، ونوضح فيما يلي قيم اختبار (Kolmogorov- Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk) ومستوى المعنوية لكل متغير أمام كل اختبار كما في الجدول رقم (٣):

جدول (٣): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة.

Continuous Variables متغيرات الدراسة المتصلة		Kolmogorov-Smirnov Statistic		Shapiro-WilkStatistic	
		value	Sig.	value	Sig.
عمر الشركة	AGE	٠.٢١٤	٠.٠٠٠	٠.٨٧٣	٠.٠٠٠
جودة أليات الحوكمة	GOVQ	٠.١٨١	٠.٠٠٠	٠.٩٠٤	٠.٠٠٠
حجم الشركة	FSIZ	٠.٣٠٤	٠.٠٠٠	٠.٥٣٩	٠.٠٠٠
الإستحقاقات الإختيارية المطلقة (مقياس إدارة الارباح)	DA	٠.٢٣٩	٠.٠٠٠	٠.٥٩٠	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- أن قيمة مستوى المعنوية (.Sig) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (٠.٠٥) لجميع المتغيرات المتصلة والتى تزيد قيمة مستوى معنويتهم عن (٠.٠٥) وبناءا على ذلك فإن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة المتصلة لاتتبع التوزيع الطبيعي ولعلاج هذه المشكلة فإنه قد تم استخدام دالة اللوغاريتم لهذه المتغيرات الطبيعي (Natural log) لهذه المتغيرات حيث تقترب من التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير ٢٠٧ مشاهدة، فلن تؤثر مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعا طبيعيا علي صحة النموذج المستخدم في الدراسة لأنها متغيرات غير رئيسية.
- البيانات الخاصة بباقى المتغيرات لاتخضع لشروط إختبار التوزيع الطبيعى فهى متغيرات غير متصلة (وهمية)(Dummy Variables) ذات قيم ثنائية.

١٠-١-٢: اختبار مدى قوة نماذج الدراسة وقدرتها التفسيرية

يتم التحقق من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطيين المتغيرات المستقلة من خلال اختبار (Multicollinearity Test) والذي من خلاله يتم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) لكل متغير من المتغيرات المستقلة التى تؤثر في المتغير التابع، وذلك لنماذج الدراسة، بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات كل نموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (Durbin Watson Test)، ويمكن توضيح ذلك لنماذج الدراسة كما في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): نتائج اختبار (M. l. Test)، (D. W. Test) لنماذج الدراسة

المتغيرات المستقلة في نماذج الدراسة	الرمز	النموذج الأول		النموذج الثانى		النموذج الثالث	
		Multicol linearity Test VIF	D.W. Test	Multicol linearity Test VIF	D.W. Test	Multicol linearity Test VIF	D.W. Test
المراجعة المشتركة	JA	١.٤٧٤		---		--	
التخصص الصناعى	IS	---		١.٠١٣		--	
التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى	JA*IS	---	١.٧٤٩	---	١.٧٢٣	١.٦١٤	١.٧٠٨
حجم الشركة	FSIZE	١.٢٥٨		١.٠٧٧		١.٢٣٣	
عمر الشركة	FAGE	١.٠٩٠		١.٠٦٦		١.٠٧٢	
جودة أليات الحوكمة	GOVQ	١.٢١٨		١.٠٨٧		١.٣٨٢	

يتضح من الجدول رقم (٤) النتائج الآتية:

- أن قيم (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة لنماذج الدراسة أقل من (١٠)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة فى كل نموذج لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي في الارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جدًا، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
- أن قيمة (D-W) المحسوبة بلغت (١.٧٤٩)، (١.٧٢٣)، (١.٧٠٨) بالنسبة لنماذج الدراسة الثلاثة على الترتيب، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يقترب من ٢ (١.٥-٢.٥)، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في نماذج الدراسة وبما لا يؤثر على صحة النتائج.

وفى ضوء ما سبق يتضح للباحثون أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي وعدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي، وبالتالى قوة نماذج الدراسة وزيادة قدرتها التفسيرية، ومن ثم صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

١٠-٢: التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة.

يقوم الباحثون بوصف تحليلى لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

١٠-٢-١: التحليل الوصفى للمراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة لشركات العينة.

يظهر الجدول التالى الإحصاء الوصفي للمراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة، وذلك لأخر سنوات الدراسة كما في الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥): الإحصاء الوصفي للمراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة

بيان		موقف مكاتب المراجعة لشركات العينة من المراجعة المشتركة			
		الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة لاتنتمى لأي تحالفات إستراتيجية. (لا يوجد مراجعة مشتركة)	الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف إسترتيجى مع مكتب مراجعة من الـ (NONBIG4).	الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف إسترتيجى مع مكتب مراجعة الـ (BIG4).	الإجمالى
على مستوى العينة ككل	العدد	٢٩	١٨	٢٢	٦٩
	النسبة	%٤٢	%٢٦	%٣٢	١٠٠ %

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

- عينة الدراسة تضم شركات تراجع بواسطة مكاتب مراجعة لا تنتمي لأي تحالفات إستراتيجية وعددها (٢٩) شركة بنسبة (٤٢%)، وشركات تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (NONBIG4) وعددها (١٨) شركة بنسبة (٢٦.١%)، بالإضافة إلى شركات تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (BIG4) وعددها (٢٢) شركة بنسبة (٣١.٩%).

١٠-٢-٢: التحليـل الوصفى للتخصص الصناعـى للمراجع.

كما سبق وذكر الباحثون أن قياس التخصص الصناعى للمراجع (للدلالة على خبرة وكفاءة المراجع) وقياسا على دراسات تم التعبير عن متغير التخصص الصناعى للمراجع كمتغير نوعى بدلالة نسبة التخصص الصناعى للمراجع حيث يأخذ المتغير فى النهاية القيمة (١) فى حالة إستحواذ مكتب المراجعة على نسبة تتراوح من (١٠%-٣٣%) من الحصة السوقية لعدد العملاء فى قطاع معين ويعتبر متخصصا صناعيا فى هذه الحالة، والقيمة (٠) إذا كانت النسبة أقل من ذلك.

ويرى الباحثون أن توصيف متغير التخصص الصناعى يجب أن يذكر بجانبه أيضا ولا يتجزأ عن حجم مكتب المراجعة (كمقياس لسمعة المكتب) حيث انتماء القائم بالمراجعة لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبري يعد أحد أهم وأكثر مقاييس جودة المراجعة المستخدمة، فمكاتب المراجعة الكبري لها القدرة علي تحقيق الالتزام بالمعايير المهنية، كما أن لديها القدرة علي جذب الكفاءات البشرية، وذلك بسبب تفاوت عدد الشركات فى كل قطاع، وبالتالى يجب ترجيح التخصص بنوع مكتب المراجعة، وفيما يلى توصيف لهذين المتغيرين من واقع نتائج التحليل الإحصائى والتي تظهر في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦): الإحصاء الوصفي للتخصص الصناعى وجودة مكتب المراجعة

بيـــــان		المقاييس الدالة على جـودة التخصص الصناعى للمراجع			
		جودة مكتب المراجعة (كمقياس لسمعة المكتب)		التخصص الصناعى للمراجع (للدلالة على خبرة وكفاءة المراجع)	
		مكتب المراجعة ينتمى إلى أحد المكاتب الكبرى (BIG4)	مكتب المراجعة لا ينتمى إلى أحد المكاتب الكبرى (NONBIG4)	مكتب المراجعة متخصص صناعيا	مكتب المراجعة ليس متخصص صناعيا
على مستوى العينة ككل	العدد	٢٢	٤٧	٥٩	١٠
	النسبة	%٣١.٩	%٦٨.١	%٨٥.٥	%١٤.٥

يتضح من الجدول رقم (٦) النتائج التالية:

- عينة الدراسة تضم شركات تراجع بواسطة مكاتب مراجعة لاتنتمى إلى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) عددها (٤٧) شركة بنسبة (٦٨.١%)، وشركات تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمى إلى مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) عددها (٢٢) شركة بنسبة (٣١.٩%)، وعلى الجانب الأخر بلغ عدد الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب مراجعة متخصص صناعيا في نشاط الشركة (٥٩) بنسبة (٨٥.٥%)، في

حين بلغ عدد الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب مراجعة غير متخصصة صناعيا في نشاط الشركة (١٠) بنسبة (١٤.٥%)، مما يدل على جودة الأداء المهنى لمكاتب المراجعة التي تراجع شركات العينة.

ولتوصيف العلاقة بين نوع المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة لشركات العينة مع طبيعة التخصص الصناعى للمكتب قام الباحثون بإعداد الجداول التقاطعية (Crosstabs) بين المتغيرين كما يوضح الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧): التخصص الصناعى في ظل الأنواع المختلفة من المراجعة المشتركة

توصيف العلاقة بين نوع المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة مع طبيعة التخصص الصناعى		التخصص الصناعى للمراجع (للدلالة على خبرة وكفاءة المراجع)			
		مكتب المراجعة متخصص صناعيا		مكتب المراجعة ليس متخصص صناعيا	
نوع المراجعة المشتركة	العدد	عدد	نسبة	عدد	نسبة
▪ الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة لاتنتمى لأي تحالفات (لا يوجد مراجعة مشتركة).	٢٩	٢٣	%٧٩	٦	%٢١
▪ الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (NONBIG4).	١٨	١٦	%٨٩	٢	%١١
▪ الشركات التى تراجع بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي إلى تحالف مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (BIG4).	٢٢	٢٠	%٩١	٢	%٩
على مستوى العينة	٦٩	٥٩	%٨٦	١٠	%١٤

يتضح من الجدول رقم (٧) أن مكاتب المراجعة التي تقوم بالمراجعة المشتركة مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (BIG4-NONBIG4) لديها تخصص صناعى أكبر من مكاتب المراجعة التي لاتقوم بالمراجعة المشتركة، حيث بلغت نسبة مكاتب المراجعة التي لديها تخصص صناعى لعينة المكاتب التي تنتمى إلى تحالف مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (BIG4-NONBIG4) (٨٩%)، (٩١%) على الترتيب، بينما بلغت نسبة المكاتب التي لديها تخصص صناعى في فئة المكاتب التي لاتقوم بالمراجعة المشتركة (٧٩%)، ويدل ذلك على أن التحالفات الإستراتيجية مع مكاتب مراجعة كبرى ترتبط بوجود التخصص الصناعى في نشاط الشركة.

وفى نفس سياق النتيجة السابقة وجد الباحثون أن التخصص الصناعى يزداد في حالة مكاتب المراجعة التي تشترك مع مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الـ (BIG4-NONBIG4) بنسبة أكبر من مكاتب المراجعة التي لا تقوم بالمراجعة المشتركة.

١٠-٢-٣: التحليل الوصفى لممارسات إدارة الأرباح وعلاقته بالمراجعة المشتركة.

كما سبق وتكر الباحثون أنه يمكن قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل لقياس أدارة الأرباح الذي يعتمد على الإستحقاقات المطلقة الإختيارية فإنه يمكن توصيف هذا المتغير في ضوء نتائج التحليل الإحصائى خلال سنوات الدراسة كما في الجدول رقم (٨):

جدول(٨): الإحصاء الوصفى لممارسات إدارة الأرباح (الإستحقاقات الإختيارية المطلقة)

بيان	الرمز	السنة	تصنيف الشركات من حيث ممارستها لإدارة الأرباح		الإحصاء الوصفى الإستحقاقات الإختيارية			
			يوجد ممارسات إدارة أرباح	لا يوجد ممارسات إدارة أرباح	الوسط	الإنحراف المعيارى	أقصى قيمة	أقل قيمة
ممارسات إدارة الأرباح	EM18	٢٠١٨	٣٤	٣٥	٠.٠٩٨٠	٠.١١٢٤	٠.٦٠	٠.٠٠٠٩
	EM19	٢٠١٩	٢٩	٤٠	٠.٠٨١٣	٠.٠٩١٦	٠.٦٠	٠.٠٠٠١٦
	EM20	٢٠٢٠	٣٤	٣٥	٠.٠٩١١	٠.١٠٨٢	٠.٦٢	٠.٠٠٠٨
على مدار سنوات الدراسة	EM	٢٠٢٠ - ٢٠١٨	٢٨	٤١	٠.٠٩٠	٠.٠٨٦	٠.٦٢	٠.٠٠٢١٥

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- بلغت عدد الشركات التي أكد مقياس جونز المعدل بشكل عام خلال سنوات الدراسة عن وجود ممارسات إدارة أرباح بها (٢٨) شركة بنسبة (٤٠.٠٦%) من إجمالي شركات العينة وبلغ متوسط الإستحقاقات المطلقة الإختيارية ٩% ، وبلغ الحد الأقصى للإستحقاقات المطلقة التي حدثت خلال سنوات الدراسة ٦٢% وهذا حدث عام ٢٠٢٠، في مقابل (٤١) شركة بنسبة (٥٩.٠٤%) من إجمالي شركات العينة أكد مقياس جونز المعدل عن عدم وجود ممارسات إدارة لها.
- وعلى مدار سنوات الدراسة أكدت النتائج إنخفاض متوسط الإستحقاقات الإختيارية المطلقة في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ حيث بلغ في عام ٢٠١٨ (٠.٠٩٨) ثم إنخفض في عام ٢٠١٩ ليصل (٠.٠٨١٣) وزاد في عام ٢٠٢٠ إلى (٠.٠٩١١).

١٠-٢-٤: التحليل الوصفى للمتغيرات الرقابية لنماذج الدراسة

يظهر الجدول رقم (٩) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرقابية، وذلك كما في الجدول رقم (٩) :

جدول رقم (٩): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرقابية

بيان	الرمز	السنة	الوسط	الإنحراف المعيارى	أقصى قيمة	أقل قيمة
حجم الشركة	FSIZ17	٢٠١٨	٨٨٠٤.١٤٧	١٦٦٨٠.١٨	٩٦٢٧٣.٥٥٠	٢٣.١٨٠
	FSIZ18	٢٠١٩	٩٣٣٢.٠٧	١٧٨٦٨.٠٥	١٠٣٨٨١.٢٣٠	٢٠.٢١٠
	FSIZ19	٢٠٢٠	١٠٠٤٩.٢٣	١٩٩٢٧.٨٧	١١٧٨٩٥.٤٩٠	٢٨.٠٨٠
فى المتوسط	FSIZ	٢٠٢٠ - ٢٠١٨	٩٣٩٥.١٥٠	١٨١١١.٨٧	١٠٦٠١٦.٧٦	٢٣.٨٢
عمر الشركة	AGE	٢٠٢٠	١٩.١٤٤٩	٨.١٢٠٩٢	٣٨.٠٠	٣.٠٠
جودة أليات الحوكمة	GOVQ	٢٠٢٠	٥.٣٤٧٨	١.١٨٦٠٢	٧	٣

يتضح من الجدول رقم (٩) ما يلي:

- بلغ متوسط إجمالي أصول شركات العينة قيمه (٩٣٩٥.١٥٠) مليون جنيه، وتؤكد النتائج على إرتفاع حجم الشركات من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠، حيث بلغ على الترتيب متوسط الأصول (٨٨٠٤.١٤٧)، (٩٣٣٢.٠٧)، (١٠٠٤٩.٢).
- بلغت متوسط أعمار الشركات إعتبارا من سنة الإدراج في البورصة حتى أخر سنوات الدراسة (١٩.١٤) سنة وكانت أقدم شركات العينة مدرجة منذ ٣٨ سنة بينما أحدث شركات العينة إدراجا في البورصة كانت منذ ٣ سنوات.
- بلغت متوسط إلتزام شركات العينة بقواعد وأليات الحوكمة (٥.٣) من إجمالي المؤشر المعد من قبل الباحثون والذي بلغ ٧ نقاط وهي نسبة مرضية.

١١: تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة

١١-١: تحليل العلاقه بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح

ويتم اختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة من إجراء مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الفرض الأول، وذلك لإختبار العلاقة ما بين المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الارتباط للمتغيرات، وذلك كما في الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠): علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

المتغير التابع	بيان الإرتباط	JA	FSIZE	FAGE	CGQ
EM ممارسات إدارة الأرباح	Correlation	-٠.٣٠٤**	-٠.٢٤٤*	٠.٢٧٤*	-٠.٠٨٣
	Sig.	٠.٠٠٦	٠.٠٢٢	٠.٠١١	٠.٢٤٩

** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١
* تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٥

وحيث أن إشارة معامل الإرتباط (السالبة) تشير إلى وجود علاقة إرتباط عكسية (سلبية)، وتشير قيمة معامل الإرتباط إلى قوة علاقة الإرتباط، يتضح للباحثون النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائيا بين المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١).
- وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الشركة وجودة أليات الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معاملات الارتباط سالبة فى مقابل وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).

ولتوصيف العلاقة بين نوع المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة لشركات العينة مع مقياس ممارسات إدارة الأرباح (الإستحقاقات الإختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل) قام الباحثون بإعداد الجدول التقاطعية (Crosstabs) كما في الجدول رقم (١١):

جدول(١١): الإحصاء الوصفى للعلاقة بين نوع المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة مع مقياس ممارسات إدارة الأرباح

نوع المراجعة المشتركة	عدد الشركات	العلاقة بين نوع المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة مع مقياس ممارسات إدارة الأرباح					
		تصنيف الشركات من حيث ممارستها لإدارة الأرباح وفقا لنوع المراجعة				متوسط الإستحقاقات الإختيارية من خلال نموذج جونز المعدل	
		لا يوجد ممارسات إدارة أرباح		يوجد ممارسات إدارة أرباح		متوسط الإستحقاقات الإختيارية	الإنحراف المعيارى
مكاتب مراجعة لا تقوم بالمراجعة المشتركة	٢٩	١٩	%٦٦	١٠	%٣٤	٠.١٢٠	٠.١١٩
المراجعة المشتركة مع (NONBIG4).	١٨	٨	%٤٤	١٠	%٥٦	٠.٠٧٠٢	٠.٠٤١٢
المراجعة المشتركة مع (BIG4).	٢٢	١٤	%٦٤	٨	%٣٦	٠.٠٦٦٢	٠.٠٣٦٧
على مستوى العينة	٦٩	٤١	%٥٩	٢٨	%٤١	٠.٠٩٠١	٠.٠٨٦٣

يتضح من الجدول رقم (١١) إنخفاض ممارسات إدراة الأرباح في وجود المراجعة المشتركة مع مكتب من مكاتب المراجعة الـ (BIG4) عنه في ظل حالة عدم الإشتراك مع أي مكتب من المكاتب الكبرى (NONBIG4)، ويؤكد على ذلك إنخفاض القيمة المطلقة للإستحقاقات الإختيارية في ظل تحالف مكتب المراجعة مع (BIG4) عنه في ظل التحالف مع (NONBIG4) عنه في حالة عدم الدخول في أي مراجعة مشتركة حيث بلغت النسبة المطلقة (٠.٠٦٦٢)، (٠.٠٧٠٢)، (٠.١٢٠) على الترتيب.

ويتضح مما سبق أنه فى ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فأنه كلما إرتبط مكتب المراجعة بتحالف مع أحد المكاتب الكبرى الـ (BIG4-NONBIG4) كلما إنخفضت ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية، **مما يدعم رفض الفرض الأول للبحث القائل بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح.**

١١-٢: تحليل أثر المراجعه المشتركه على ممارسات إدارة الأرباح

لقياس الأثر المتعدد للمراجعة المشتركة على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) في وجود المتغيرات الرقابية استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معلومات نموذج الإنحدار، ويعرض الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار، وذلك كما في الجدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثانى في وجود المتغيرات الرقابية

المتغير التابع			ممارسات إدارة الأرباح EM			
المتغيرات المستقلة			معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
Constant	ثابت		٠.١٠٣		١.٢٧٠	٠.٢٠٩	--
X1	JA	المراجعة المشتركة	-٠.٠١٩	-٠.١٨٩-	-١.٣٠٠	٠.١٩٨	غير دال إحصائياً
Z1	FSIZE	حجم الشركة	-٠.٠٠٧	-٠.١٣٥-	-١.٠٠٨	٠.٣١٧	غير دال إحصائياً
Z2	FAGE	عمر الشركة	٠.٠٠٢	٠.١٨٦	١.٥١٥	٠.١٣٥	غير دال إحصائياً
Z3	CGQ	جودة أليات الحوكمة	٠.٠٠٤	٠.٠٥٨	٠.٤٥٣	٠.٦٥٢	غير دال إحصائياً
معامل الإرتباط المتعدد			R = ٠.٣٦٢				
قيمة F			F = ٢.٤١٢				
القيمة التفسيرية للنموذج			معامل التحديد R^2 = ٠.١٣١				
معامل التحديد المعدل			Adjusted R Square = ٠.٠٧٧				
المعنوية الكلية للنموذج			مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٥٨				
قيمة Durbin-Watson			قيمة D-W = ١.٦٧٤				

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن قيمة معامل التحديد(R^2) بالنسبة للنموذج ككل تبلغ (٠.١٣١)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج منخفضة، بالإضافة إلى أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم والتى يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، بلغت بمستوى معنوية (٠.٠٥٨)، مما يدل على إنخفاض معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة وفقا للمتغيرات التى تم إدخالها فى النموذج، وفى ضوء ماسبق أعاد الباحثون إختبار الإنحدار بعد حذف المتغيرات الرقابية وكانت النتائج كما في الجدول رقم (١٣):

جدول رقم (١٣): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثانى

المتغير التابع	ممارسات إدارة الأرباح EM				
المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
Constant	ثابت	٠.١١٥		٧.٩٠٥	٠.٠٠٠	---
JA	المراجعة المشتركة	-٠.٠٢٨	-٠.٢٨٠	-٢.٣٨٣	٠.٠٢٠	دال إحصائياً عند ٥%
معامل الإرتباط المتعدد		R = ٠.٢٨٠				
قيمة F		F = ٥.٦٧٨				
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد R^2 = ٠.٠٧٨				
معامل التحديد المعدل		Adjusted R Square = ٠.٠٦٤				
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٢				
قيمة Durbin-Watson		قيمة D-W = ١.٧٥٩				

يتضح من الجدول رقم (١٣) النتائج التالية:

- وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند مستوى ٥% بين المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الإنحدار سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).
- أن قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٠٧٨)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج إرتفعت بإستبعاد المتغيرات الرقابية، حيث تفسر المراجعة المشتركة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة ٧٨% وترجع باقى التغيرات إلى أسباب ومتغيرات أخرى خارج النموذج.
- المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار إنخفضت أصبح النموذج معنوى، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠.٠٢)، مما يدل على معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة نموذج الانحدار (تحليل أساسي) للمراجعة المشتركة على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$EM = 0.103 - 0.019(JA) - 0.007(FSIZE) + 0.002(FAGE) + 0.004(CGQ) + \varepsilon it$$

وكذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار (تحليل إضافي) للمراجعة المشتركة على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) بعد استبعاد المتغيرات الرقابيةكما يلي:

$$EM = 0.115 - 0.028(JA) + \varepsilon it$$

ويخلص الباحثون مما سبق إلى أنه فى ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة كلما إرتبطت الشركة بمكتب مراجعة يؤدى عمله بالإشتراك مع أحد المكاتب الكبرى كلما إنخفضت ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية، **مما يدعم رفض الفرض الثانى للبحث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح"**

١١-٣: تحليل العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح

ويتم اختبار مدى صحة الفرض الثالث للدراسة من خلال إجراء مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الفرض الثالث، وذلك لإختبار العلاقة ما بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح ويوضح الجدول التالى علاقات الارتباط للمتغيرات، وذلك كما في الجدول رقم (١٤):

جدول رقم (١٤): علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث.

المتغير التابع	بيان الإرتباط	IS	FSIZE	FAGE	CGQ
EM ممارسات إدارة الأرباح	Correlation	-٠.٠٧٩*	-٠.٢٤٤**	٠.٢٧٤**	-٠.٠٨٣
	Sig.	٠.٠٢٦	٠.٠٢٢	٠.٠١١	٠.٢٤٩

** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١
* تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائيا بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل (٠.٠٥).
- وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الشركة، وجودة أليات الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معاملات الارتباط سالبة، فى مقابل وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط موجب، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).

ولتوصيف العلاقة بين نوع التخصص الصناعى لمكاتب المراجعة لشركات العينة مع ممارسات إدارة الأرباح (الإستحقاقات الإختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل) قام الباحثون بإعداد الجدول التقاطعية (Crosstabs) كما يوضح الجدول رقم (١٥):

جدول(١٥): الإحصاء الوصفى للعلاقة بين نوع التخصص الصناعى مع مقياس ممارسات إدارة الأرباح

نوع التخصص الصناعى	عدد الشركات	العلاقة بين نوع التخصص الصناعى لمكاتب المراجعة مع مقياس ممارسات إدارة الأرباح					
		تصنيف الشركات من حيث ممارستها لإدارة الأرباح وفقا لنوع التخصص				متوسط الإستحقاقات الإختيارية من خلال نموذج جونز المعدل	
		لا يوجد ممارسات إدارة أرباح		يوجد ممارسات إدارة أرباح		متوسط الإستحقاقات الإختيارية	الإنحراف المعيارى
مكاتب مراجعة لديها تخصص صناعى	١٠	٥	%٥٠	٥	%٥٠	٠.٠٧٠	٠.٠٣٠
مكاتب مراجعة ليس لديها تخصص صناعى	٥٩	٣٦	%٦١	٢٣	%٣٩	٠.٠٩٣	٠.٠٩٢
على مستوى العينة	٦٩	٤١	%٥٩	٢٨	%٤١	٠.٠٩٠	٠.٠٨٦

يتضح من الجدول رقم (١٥) إنخفاض ممارسات إدراة الأرباح في وجود التخصص الصناعى لمكاتب المراجعة عنه في ظل حالة عدم وجوده، ويؤكد على ذلك إنخفاض القيمة المطلقة للإستحقاقات الإختيارية في ظل مكاتب المراجعة التى لديها تخصص صناعي عنه في ظل مكاتب المراجعة التى ليس لديها تخصص صناعي، حيث بلغت النسبة المطلقة (٠.٠٧٠)، (٠.٠٩٣) على الترتيب.

ويخلص الباحثون مما سبق أنه فى ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما إرتبطت الشركة بمكتب مراجعة متخصص فى نشاط الشركة ونوع الصناعة كلما إنخفضت ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية، **مما يدعم رفض الفرض الثالث للبحث القائل بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح".**

١١-٤: تحليـل أثر التخصص الصناعى على ممارسات إدارة الأرباح

لقياس الأثر المتعدد للتخصص الصناعي على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) في وجود المتغيرات الرقابية استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معلومات نموذج الإنحدار، ويعرض الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار، وذلك كما في الجدول رقم (١٦):

جدول رقم (١٦): نتائج تحليل الانحدار للفرض الرابع

المتغير التابع			ممارسات إدارة الأرباح EM			
المتغيرات المستقلة			معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية
Constant		ثابت	٠.١٣٦		١.٧٦٣	٠.٠٨٣
X2	IS	التخصص الصناعى	٠.٠٣٠	٠.١٢٢	٠.٩٣١	٠.٣٥٥
Z1	FSIZE	حجم الشركة	-٠.٠١١	-٠.٢٠٩	-١.٧٢٣	٠.٠٩٠
Z2	FAGE	عمر الشركة	٠.٠٠٢	٠.١٩٥	١.٥٨٤	٠.١١٨
Z3	CGQ	جودة آليات الحوكمة	-٠.٠٠٤	-٠.٠٦١	-٠.٤٥١	٠.٦٥٣
معامل الإرتباط المتعدد			R = ٠.٣٤٦			
قيمة F			F = ٢.١٨٢			
القيمة التفسيرية للنموذج			معامل التحديد R^2 = ٠.١٢٠			
معامل التحديد المعدل			Adjusted R Square = ٠.٠٦٥			
المعنوية الكلية للنموذج			مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٨١			
قيمة Durbin-Watson			قيمة D-W = ١.٦٠٧			

يتضح من الجدول رقم (١٦) النتائج التالية:

- أن قيمة معامل التحديد (R^2) بالنسبة للنموذج ككل تبلغ (٠.١٢٠)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج ١٢% وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة ١٢% وباقى التغيرات ترجع إلى أسباب أخرى، بالإضافة إلى أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم والتى يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار (٠.٠٨١)، وهى معنوية عند ١٠%.
- وجود أثر إيجابى غير دال إحصائيا عند مستوى ٥% للتخصص الصناعى على ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الإنحدار موجب ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠.٠٥).

ويخلص الباحثون إلى ثبوت صحة الفرض الرابع القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعى للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح"

ويرى الباحثون أهمية اختبار العلاقة بين كلا من المراجعه المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع معا وممارسات إدارة الأرباح، وذلك ما يختبره الباحثون في الفرضين الخامس والسادس.

١١-٥: تحليل العلاقة بين كلا من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع معا وممارسات إدارة الأرباح

ويتم اختبار مدى صحة الفرض الخامس للدراسة من خلال إجراء مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الفرض، وذلك لإختبار العلاقة ما بين المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة فى ظل وجود التخصص الصناعى للمراجع وممارسات إدارة الأرباح، ويوضح الجدول رقم (١٧) علاقات الارتباط للمتغيرات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٧): علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الخامس.

المتغير التابع	بيان الإرتباط	JA*IS	FSIZE	FAGE	CGQ
EM ممارسات إدارة الأرباح	Correlation	٠.٢٥٠- *	٠.٢٤٤- *	٠.٢٧٤ *	٠.٠٨٣-
	Sig.	٠.٠١٩	٠.٠٢٢	٠.٠١١	٠.٢٤٩

** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١
* تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٥

وحيث أن إشارة معامل الإرتباط (السالبة) تشير إلى وجود علاقة إرتباط عكسية (سلبية)، وتشير قيمة معامل الإرتباط إلى قوة علاقة الإرتباط، يتضح للباحثون النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائيا لكل من المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة المتخصصة صناعيا وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥) على الترتيب.
- وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الشركة وجودة أليات الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معاملات الارتباط سالبة، فى مقابل وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).

ويخلص الباحثون إلى رفض صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا يوجد ارتباط للعلاقة التكاملية بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح".

١١-٦: تحليل أثر العلاقة التكامليه بين كلا من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح

ولقياس الأثر التكاملي بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) في وجود المتغيرات الرقابية استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معلومات نموذج الإنحدار، ويعرض الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار، وذلك كما في الجدول رقم (١٨):

جدول رقم (١٨): نتائج تحليل الانحدار للفرض السادس في وجود المتغيرات الرقابية

المتغير التابع			ممارسات إدارة الأرباح EM				
المتغيرات المستقلة			معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
Constant		ثابت	٠.٠٤٧		٠.٨٠٣	٠.٤٢٥	---
X1*X2	JA*IS	المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى	-٠.٠٢٨	-٠.١٦٠	-١.٠٦٢	٠.٢٩٢	غير دال إحصائياً
Z1	FSIZE	حجم الشركة	-٠.٠٠١	-٠.٠٩٠	-٠.٦٨٦	٠.٤٩٥	غير دال إحصائياً
Z2	FAGE	عمر الشركة	٠.٠٠٢	٠.٢١٧	١.٧٦٩	٠.٠٨٢	غير دال إحصائياً
Z3	CGQ	جودة أليات الحوكمة	٠.٠٠٥	٠.٠٧٢	٠.٥١٧	٠.٦٠٧	غير دال إحصائياً
معامل الإرتباط المتعدد			R = ٠.٣١٦				
قيمة F			F = ١.٧٧٧				
القيمة التفسيرية للنموذج			معامل التحديد R^2 = ٠.١٠٠				
معامل التحديد المعدل			Adjusted R Square = ٠.٠٤٤				
المعنوية الكلية للنموذج			مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.١٤٤				
قيمة Durbin-Watson			قيمة D-W = ١.٧٠٩				

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن قيمة معامل التحديد(R^2) بالنسبة للنموذج ككل تبلغ (٠.١٠)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج منخفضة، بالإضافة إلى أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم والتى يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، بلغت بمستوى معنوية (٠.١٤٤)، مما يدل على إنخفاض معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة وفقا للمتغيرات التى تم إدخالها فى النموذج، وفى ضوء ماسبق أعاد الباحثون إختبار الإنحدار بعد حذف المتغيرات الرقابية وكانت النتائج كما في الجدول رقم (١٩):

جدول رقم (١٩): نتائج تحليل الانحدار للفرض السادس

المتغير التابع		ممارسات إدارة الأرباح EM				
المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
Constant	ثابت	٠.١٢٣		٥.٨١٢	٠٠٠.	---
JA*IS	المراجعة	-٠.٠٣٧	-٠.٢١٢	-	٠.٠٨١	دال

المتغير التابع	ممارسات إدارة الأرباح EM					
المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار(B)	قيم Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
المشتركة والتخصص الصناعى				١.٧٧١		إحصائياً عند ١٠%
المعنوية الكلية للنموذج	مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٨ (دال إحصائياً عند ١٠%)					
قيمة F	F = ٣.١٣٨					
قيمة Durbin-Watson	قيمة D-W = ١.٧٢٢					

و يتضح من الجدول رقم (١٩) وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند مستوى ١٠% بين اشتراك الأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعى على ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن معامل الإنحدار سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.١٠).

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة نموذج الانحدار (تحليل أساسي) لكلا من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع معا على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$EM = 0.047 - 0.028(JA*IS) - 0.001(FSIZE) + 0.002(FAGE) + 0.005(CGQ) + \varepsilon it$$

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار (تحليل إضافي) لكلا من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع معا على المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) بعد استبعاد المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$EM = 0.123 - 0.037(JA*IS) + \varepsilon it$$

ويخلص الباحثون مما سبق إلى أنه فى ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة كلما إرتبطت الشركة بمكتب مراجعة يؤدى عمله بالإشتراك مع أحد المكاتب الكبرى ومتخصص فى صناعة الشركة كلما إنخفضت ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية، **مما يدعم رفض الفرض السادس للبحث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح".**

١٢: نتائج البحث

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الدلالات والنتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

١٢-١: دلالات الدراسة النظرية

١) يشير مفهوم المراجعة المشتركة إلى عملية فحص ومراجعة القوائم المالية للشركات بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المحاسبة والمراجعة المستقلين عن بعضهم البعض، حيث يعملان بشكل مشترك فيما بينهما ويصدران تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه بشكل مشترك ويتحملان المسئولية بصورة تضامنية في حالة فشل عملية المراجعة.

٢) لا يزال تأثير المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح غير واضح، فقد جاءت نتائج معظم الدراسات متباينة ما بين التأثير الأيجابي والسلبي أو عدم وجود تأثير لها.

٣) ضرورة إصدار معيار خاص بالمراجعة المشتركة، حيث يعتبر تطبيق معيار خاص بالمراجعة المشتركة من أحد الوسائل الداعمة لتطبيق المراجعة المشتركة والحد من المشاكل في الدول التي تطبقها.

٤) يشير مفهوم للتخصص الصناعي للمراجع إلى المعرفة المتعمقة والخبرة الطويلة للمراجع الخارجي في نشاط ما، حيث تنتج تلك المعرفة من خلال ممارسته الواسعة في ذلك النشاط، مما ينعكس في النهاية على جودة عملية المراجعة الخارجية.

٥) تمتع المراجع المتخصص بالعديد من المميزات ومن أهمها (الحد من ممارسات إدارة الأرباح، زيادة جودة القوائم المالية، خفض تكاليف عملية المراجعة، زيادة قدرته على التفاوض، زيادة رضا عميل المراجعة).

٦) وجود العديد من الدوافع للمراجعين نحو التخصص الصناعي للمراجع ومن أهمها زيادة قدرة المراجعين على المنافسة، وتقليل احتمال تعرض المراجعين لخطر التقاضي، أنهيار عدد من الشركات الأقتصادية الكبري.

٧) يشير مفهوم ممارسات إدارة الأرباح إلى التدخل المتعمد من جانب إدارة الشركة في التقارير المالية بهدف التأثير على الأرباح المعلنة خلال الفترة الحالية أو الفترات التالية، بهدف تحقيق منافع ذاتية من خلال المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية.

٨) وجود العديد من الدوافع التي تؤدي إلى قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح ومن أهمها عقود مكافآت الإدارة، عقود الدين، عقود العمل، تفادي التكاليف السياسية، تحقيق وفورات ضريبية.

٩) قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح يخلف العديد من الآثار السلبية على المدي الطويل ومن أهمها تخفيض قيمة الشركة، تلاشي المعايير الأخلاقية، حجب مشكلات الإدارة التشغيلية، العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية.

١٢-٢: نتائج الدراسة التطبيقية

تشير نتائج البحث إلى (١) وجود علاقة ارتباط عكسية (سلبية) معنوية بين تطبيق المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح، وكذلك وجود علاقة ارتباط عكسية (سلبية) معنوية بين حجم الشركة وجودة أليات الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح. (٢) وجود تأثير سلبي معنوي للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كلا من (سعودي، ٢٠١٤ ; مندور، ٢٠١٦)، في حين تتعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (الجبر والسعدون، ٢٠١٤; khatab, 2013)، الذين يرون عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح. (٣) وجود علاقة ارتباط عكسية (سلبية) معنوية بين التخصص الصناعي وممارسات إدارة الأرباح. (٤) لا يوجد تأثير معنوي للتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Krishnan, 2003; Kwon et al, 2007 ; إبراهيم، ٢٠١٧) من وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح، كما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Andayani and Warsono, 2013) من وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح. (٥) وجود علاقة ارتباط عكسية (سلبية) معنوية بين كل من المراجعة المشتركة لمكاتب المراجعة المتخصصة صناعيا وممارسات إدارة الأرباح. (٦) يوجد تأثير سلبي معنوي لكل من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يعني أنه كلما ارتبطت الشركة بمكتب مراجعة يؤدي عملة بالاشتراك مع أحد المكاتب الكبرى ومتخصص في صناعة الشركة كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية.

١٣: التوصيات

- ضرورة تعديل قانون سوق الاوراق المالية من خلال قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية بتطبيق المراجعة المشتركة.

- ضرورة تبني الجهات المهنية إصدار معيار للمراجعة المشتركة ينظم عملية التخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وكيفية التواصل بين المراجعين الخارجيين المشتركين، وايضاً طريقة التقرير عن عملية المراجعة الخارجية في حالة وجود أي خلافات بين المراجعين الخارجيين المشتركين، حيث يمكن الاسترشاد بمعايير المراجعة المشتركة التي صدرت كالمعيار الفرنسي والهندي والسنغافوري.

- ضرورة قيام مكاتب المراجعة بالسعي نحو تطبيق التخصص الصناعي للمراجع عن طريق إعادة هيكلة أقسامها الداخلية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات المراجعة المتخصصة.

- ضرورة تشجيع مكاتب المراجعة المتوسطة والصغيرة على إقامة علاقات مع مكاتب المراجعة الكبيرة لنقل الخبرات الخاصة بتطبيق المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع.

- ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية لجعلها أكثر قدرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولن يتحقق ذلك إلا بمزيد من البحث والدراسة، كما يوصي الباحثون بضرورة إصدار معيار محاسبي خاص بممارسات إدارة الأرباح مصحوباً بالإرشادات التي من شانها الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

١٤: الدراسات المستقبلية

تقترح الدراسة مزيد من البحث في النقاط الآتية:

- تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على استمرارية الشركة.
- تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على قيمة الشركة.
- تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على اختيار المراجعين الخارجيين.
- العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وأثرها على جودة التقارير المالية.
- أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على فترة تاخير التقارير المالية.
- أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع علي جودة المراجعة الخارجية.
- إجراء دراسات تختبر العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وممارسات إدارة الأرباح باستخدام مقاييس مختلفة لمتغييرات الدراسة أو على عينة أكبر أو على قطاع محدد.

١٥: مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية

إبراهيم، محمد سيد حسن، (٢٠١٧)، "**دراسة أثر التخصص القطاعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**". رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

إبراهيم، محمد زيدان، (٢٠٠٦)، "السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال: دراسة إختبارية". **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة جامعة المنوفية، العددين الأول والثاني، ص ص ١٠٥-١٣٢.

إبراهيم، نبيلة سامي، (٢٠١٨)،"**أثر تطبيق المراجعة المشتركة علي جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة القاهرة.

أبو الخير، مدثر طه السيد، (١٩٩٩)، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية". **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١-٦٠.

أبو رز، عفاف إسحاق، (٢٠١٠)، "ممارسات المحاسبة الابتداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد الرابع عشر، ص ص ١٩٥-٢١٥.

أحمد، عماد محمد رياض، (٢٠٢٠)، " العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ص ص ١-٥٠.

إسماعيل، عصام عبد المنعم، (٢٠١٥)، "أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٦٤٤-٦٨١.

البسطويسى، حاتم محمد السيد، (٢٠٠٢)، "**مرونة تطبيق السياسات المحاسبية من جانب الادارة لتعظيم منفعتها وأثر ذلك على فرض استمرار المنشأة**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة طنطا.

الجبر، يحيى بن علي & السعدون، ناصر بن محمد، (٢٠١٤)، "أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي"، **دورية الإدارة العامة**، العدد الثاني، المجلد الرابع والخمسون، ص ص ٢٨٣-٣٠٣.

الرسيني، وليد بن فهد بن عبد العزيز، (٢٠١٠)، "أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة جامعة حلوان، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص ٧١-١٣٧.

الشيخ، هدى حسين محمد محمد، (٢٠١٧)، "تأثير مدخل المراجعة المشتركة على الحد من فجوة التوقعات لتحسين جودة عملية المراجعة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ٦٥٤-٦٩٥.

الصغير، محمد السيد محمد، (٢٠٠٨)، "دور التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي فى تفعيل قواعد حوكمة الشركات"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، العدد الثاني، ص ص ١٩١ – ٢٤٦.

العجوري، فاتن الحسيني عمر، (٢٠١٥)، "**أثر تطوير معايير المحاسبة المصرية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة بنها.

المقطري، معاذ طاهر صالح أحمد، (٢٠٠٩)، "**التخصص الصناعي للمراجع وعلاقته بجودة الأداء المهني**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

النقودي، سوزى فاروق، (٢٠١٢)، "التطوير المقترح لمعايير المحاسبة للحد من ممارسات إدارة الربحية في ظل الدور المحاسبي لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة جامعة بورسعيد، ص ص ١٨١-٢٠٦.

جابر، أحمد محمد، (٢٠١٠)، "**أثر تطبيق المراجع الخارجي لإستراتيجية التخصص النوعي على جودة عملية المراجعة في البيئة المصرية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة القاهرة.

جنيدي، محمد سعيد محمد، (٢٠٠٤)، "أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٥٥-٩٥.

حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠٢١)، "العلاقة بين الاستراتيجيات التفاوضية للمراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس، ص ص ١ – ٥٦.

حسن، سعيد محمد سعيد، (٢٠١١)، "دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الثاني، ص ص٧٥-١٠٨.

حشاد، طارق محمد عمر، (٢٠١٢)، "قياس أثر ممارسات إدارة الإرباح على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

حطبة، بهانة وداد محمد، (٢٠١٠)، "**مدخل مقترح لتطوير دور مراقب الحسابات فى الكشف عن ممارسات الإدارة لظاهرة الإفصاح المصطنع عن الأرباح فى إطار معايير المحاسبة والمراجعة**"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

خطاب، جمال سعد، (٢٠١٣)، "العلاقة التشابكية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقي لمنشآت الأعمال"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد السابع عشر، ص ص ٢٩١-٣٦١.

خلف، محمد سامي سلامة، (٢٠٢٠)، "أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الأستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الرابع والعشرون، ص ص ١-٤٩.

خليف، احمد عثمان رشوان، (٢٠٠٨)، "دراسة استكشافية لمدي ممارسة إدارة الأرباح وإدارة الضريبة في المنشآت المصرية ودور المحاسبة عن ضريبة الدخل في اكتشافها"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٣٧٧-٤٣٩.

ريشو، بديع الدين، (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة في قرار المراجع بالتخصص القطاعي وأهميتها النسبية عند إختيار المراجع الخارجي: دراسة تحليلية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني، ص ص ١٥٩-٢١٧.

سعودي، سامح لطفي، (٢٠١٤)، "مدى أهمية المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في قطاع التامين: دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني، المجلد الرابع والثلاثون، ص ص٥١٣-٥٤٦.

سليمان، عبده محمد عبده، (٢٠١٢)، "**أثر التخصص القطاعي بمهنة المراجعة الخارجية على تقديرات الخطر الملازم بالبنوك التجارية: دراسة تجريبية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الزقازيق.

صليب، ليلى عزيز، (٢٠٠٣)، "أثر التخصص الصناعي للمراجع على تقليل خطر المراجعة"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد السابع والعشرون، ص ص ٣٦٨-٤١٦.

صهبي، أمنية صبحي عبد العزيز، (٢٠١٥)، "**استخدام الإجراءات التحليلية للكشف عن مخاطر إدارة الأرباح وأثرها على تحديد الربح الضريبي**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم السعودي"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الرابع والعشرون، ص ص ١-٨٩.

عبد الحميد، احمد أشرف، (٢٠١٤)، "المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة: دراسة ميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الرابع، المجلد الثامن والثلاثون، ص ص ١٦٥-٢١٩.

عبد السلام، هشام عبد العاطي عبد المنصف، (٢٠١٥)، "**دور لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي للحد من ممارسات إدارة الأرباح**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

عبد السميع، محمد رضا محمد، (٢٠٠٦)، "أثر ممارسات إدارة الربح على قياس الوعاء الضريبي-دراسة أختبارية"، الموتمر العلمي السادس تحت عنوان" تعزيز القدرة التنافسية: الاستراتيجيات والسياسات والآليات"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص ص ١٥١-١٨٩.

عبد القوى، أبو بكر شداد حامد، (٢٠١٧)، "**أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة أسيوط.

عوض، أمال محمد محمد، (٢٠٠٦)، "دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ص ص ٥٧ – ١١٦.

لبيب، خالد محمد عبد المنعم، (٢٠٠٥)، "دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي: دراسة تطبيقية مقارنة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثاني والأربعون، ص ص ٨٣ – ١٨٣.

محمود، محمود عرابي عزب، (٢٠١٧)، "**دراسة أثر المراجعة المشتركة على جودة وتكاليف عملية المراجعة**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة القاهرة.

متولي، أحمد ذكي حسين، (٢٠١٣)، "قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ص ٤٠٣-٤٥٩.

متولي، أحمد زكى حسين، (٢٠٠٦)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٦٥ – ٢٤٦.

مليحي، مجدي مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة وإدارة الإرباح: دراسة تطبيقية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخمسون، ص ص ٣٥٧ – ٤٠٩.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٧)، "تحليل العلاقة بين الافصاح الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"،

مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، المجلد الخامس، ص ص ١ – ٥٠.

مندور، محمد محمد محمد إبراهيم، (٢٠١٦)، "أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص١١١٩-١١٧٢.

منصور، أشرف محمد إبراهيم، (٢٠٠٧)، "تقييم التخصص النوعي للمراجع الخارجي من وجهة نظر أطراف عملية المراجعة"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص ٢٢٩-٢٨٤.

وهدان، محمد علي، (٢٠١٩)، "تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي في ضوء التخصص الصناعي للمراجع: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة السادسة، العدد الثالث، ص ص ٩ – ٩٦.

يوسف، حنان محمد إسماعيل، (٢٠١٥)، "أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص٤٣٩-٥٠٣.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

Alanezi, F. S., Alfaraih, M. M., Alrashaid, E. A., & Albolushi, S. S. (2012), "Dual joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure): The case of financial institutions in Kuwait", *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 28(2), 109-129.

Alsadoun, N., & Aljabr, Y. (2014), "Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia", *Managerial Auditing Journal*, 35(3), 1201-1228.

Andayani, W., & Warsono, S. (2013), "Prospector-defender strategy, auditor industry specialization, earnings management through real activities, and earnings quality", *Journal of Indonesian Economy and Business,* 28(1), 115-131.

Baldauf, J., & Steckel, R. (2012), "Joint audit and accuracy of the auditor's report: an empirical study", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(2), 7-42.

Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S. (2003), "Auditor industry specialization and earnings quality Auditing," *A journal of practice & Theory*, 22(2), 71-97.

Bartov, E., Gul, F. A., & Tsui, J. S. (2000), "Discretionary-accruals models and audit qualifications", *Journal of accounting and economics*, 30(3), 421-452.

Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004), "Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting", *Managerial Auditing Journal*, 19(5), 651-668.

Cheng, Q., & Warfield, T. D. (2005), "Equity incentives and earnings management", *The accounting review*, 80(2), 441-476

Clikeman, P. M. (2003), "Where auditors fear to tread: internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use", *Internal Auditor*, 60(4), 75-80.

Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995), "Detecting earnings management", *Accounting review*, 193-225.

Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A., & Ye, M. (2014), "Do joint audits improve or impair audit quality?", *Journal of Accounting research*, 52(5), 1029-1060.

Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature", *Journal of accounting and economics*, 31(1-3), 405-440.

Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999), "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.

Khatab, G. (2013, November), "The effect of joint audit and audit rotation on the firm's value", *In Proceedings of 23rd International Business Research Conference* (pp. 18-20), Melbourne: Marriott Hotel.

Krishnan, G. V. (2003), "Does Big 6 auditor industry expertise constrain earnings management? ", *Accounting horizons*, 17, 1-16.

Kwon, S. Y., Lim, C. Y., & Tan, P. M. S. (2007), "Legal systems and earnings quality: The role of auditor industry specialization ", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 26(2), 25-55.

Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., & Kettunen, J. M. (2012), "Struggle over joint audit: on behalf of public interest? ", *Available at SSRN 2176729*.

LIM, C. Y., & TAN, H. T. (2008), "Non audit service fees and audit quality: The impact of auditor specialization", *Journal of accounting research*, 46(1), 199-246.

Lin, C. J., Lin, H. L., & Yen, A. R. (2014), "Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism", *Review of Accounting and Finance*, 13(1), 65-87.

Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D., &Casta, J. F. (2013), "Effect of Joint Auditor Pair Composition on Conservatism: Evidence from Impairment Tests", *Unpublished paper, University of Houston, University Paris-Dauphine*, 1-52.

Low, K. Y. (2004). "The effects of industry specialization on audit risk assessments and audit planning decisions", *The accounting review*, 79(1), 201-219.

Mayhew, B. W., & Wilkins, M. S. (2003), "Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2), 33-52.

McNichols, M. F., & Stubben, S. R. (2008), "Does earnings management affect firms' investment decisions? ", *The accounting review*, 83(6), 1571-1603.

Neal, T. L., & Riley Jr, R. R. (2004), "Auditor industry specialist research design", *Auditing: A journal of practice & Theory*, 23(2), 169-177.

Noronha, C., Zeng, Y., & Vinten, G. (2008), "Earnings management in China: an exploratory study", *Managerial Auditing Journal*, 23(4), 367-385.

Phillips, J., Pincus, M., & Rego, S. O. (2003), "Earnings management: New evidence based on deferred tax expense", *The accounting review*, 78(2), 491-521.

Ratzinger-Sakel, N. V., Audousset-Coulier, S., Kettunen, J., & Lesage, C. (2013), "Joint audit: Issues and challenges for researchers and policy-makers", *Accounting in Europe*, *10*(2), 175-199.

Schauer, P. C. (2002), "The effects of industry specialization on audit quality: an examination using bid-ask spreads", *Journal of accounting and Finance Research*, 10(1), 76.

Stanly, J. D., & DeZoort, F. T. (2007), "Audit firm tenure and financial restatements: An analysis of industry specialization and fee effects", *Journal of Accounting and Public Policy*, 26(1), 131–159.

Taylor, H. (2000), "The effects of industry specialization on auditors' Inherent Risk Assessments and confidence Judgments", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 17, No. 4, pp.693-712.

Thinggaard, F., & Kiertzner, L. (2008), "Determinants of audit fees: Evidence from a small capital market with a joint audit requirement", *International journal of auditing*, 12(2), 141-158.

Yoon, S. S., Miller, G., & Jiraporn, P. (2006), "Earnings management vehicles for Korean firms", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 17(2), 85-109.

Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018), "Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter? ", *International review of financial analysis*, 55, 170-183.

Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T., & Niemi, L. (2012), "Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits", *European Accounting Review*, 21(4), 731-765.

ثالثا: مصادر أخري

- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٣)، "قرار مجلس الهيئة العامة لسوق المال رقم٧٢ لسنة ٢٠١٣ والمعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم".
- الهيئة العامة للرقابة المالية(٢٠٠٦)، " قرار مجلس الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر".
- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، " قانون الإشراف وارقابة على التأمين في مصر"، الجريدة الرسمية، العدد ١٠ب.
- قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، "قانون نشاط التمويل القاري"، الجريدة الرسمية"، العدد ٢٥ مكرر والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر. .
- قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، "قانون البنك المركزي والجهاوز المركزي والنقد"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر.
- قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، "قانون الايداع والقيد المركزي للأوراق المالية"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٠ مكرر.
- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، "قانون سوق رأس المال"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر.
- معايير المراجعة المصرية (٢٠٠٩) الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولي.
- وزارة الأستثمار (١٩٨٨) ، "قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨: قانون الشركات العاملة في تلقي الأموال لاستثمارها"

موقع شركات المحاسبة الوطنية الفرنسية " Compagnie Nationale des Commissaires aux Comptes" (CNCC) على الرابط: https://doc.cncc.fr/docs/nep-100-audit-des-c#replace

- Government Accountability Office (GAO). (2003). Public accounting firms: Mandated study on consolidation and competition. United States General Accounting Office, 1-140.
- Institute of Chartered Accountants of India, SA 299, 1996. Responsibility of Joint Auditors, Available at: https://www.icai.org/new_post.html?post_id=450&c_id=141 .
- Institute of Singapore Chartered Accountants, (2012), Audit Guidance Statement, AGS 10. Pp 4-9, Available at: https://isca.org.sg/media/777091/ags-10-july-2015.pdf.